



Kingdom of the Netherlands

ACCEL
Africa

منظمة
العمل
الدولية



احتياجات البنيان التعاوني لمكافحة عمل الأطفال في سلسلة توريد القطن بمصر

٢٠٢١/٢٠٢٠

مصر





هذا العمل مرخص بموجب ترخيص المشاع الإبداعي نسب المصنف 4.0 دولي. للاطلاع على نسخة من هذا الترخيص، يرجى زيارة الموقع التالي <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>. ويمكن للمستخدم إعادة استعمال أو مشاركة (نسخ وإعادة توزيع) وتكييف (إعادة مزج وتحويل والاستناد إلى العمل الأصلي) كما هو مفصل في الترخيص. ويجب على المستخدم أن يذكر منظمة العمل الدولية بوضوح باعتبارها مالكة العمل الأصلي وأن يشير إلى ما إذا تم إجراء تغييرات عليه. لا يُسمح باستخدام رمز واسم وشعار منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالترجمات أو التعديلات أو غيرها من الأعمال المشتقة.

الإسناد - يجب على المستخدم الإشارة إلى ما إذا كان قد تم إجراء تغييرات ويجب أن يستشهد بالعمل على النحو التالي:

دراسة احتياجات البنين التعاوني لمكافحة عمل الأطفال في سلسلة توريد القطن بمصر، جنيف: مكتب العمل الدولي، 2024. © منظمة العمل الدولية].

الترجمات - في حالة ترجمة هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذه ترجمة لحقوق الطبع والنشر الخاصة بمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذه الترجمة أو مراجعتها أو المصادقة عليها من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتبارها ترجمة رسمية لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) الترجمة فقط.

التعديلات - في حالة تعديل هذا العمل، يجب إضافة نص إخلاء المسؤولية التالي إلى الإسناد: هذا تعديل لعمل محمي بحقوق الطبع والنشر لمنظمة العمل الدولية. ولم يتم إعداد هذا التعديل أو مراجعته أو المصادقة عليه من جانب منظمة العمل الدولية ولا ينبغي اعتباره تعديلاً رسمياً لمنظمة العمل الدولية. وتخلي منظمة العمل الدولية مسؤوليتها الكاملة عن محتواها ودقتها. وتقع المسؤولية على عاتق صاحب (أصحاب) التعديل فقط.

مواد صادرة عن طرف ثالث - لا ينطبق ترخيص المشاع الإبداعي هذا على المواد المحمية بحقوق الطبع والنشر غير التابعة لمنظمة العمل الدولية والواردة في هذا المنشور. إذا كانت المادة مسندة إلى طرف ثالث، فإنّ مستخدم هذه المواد هو المسؤول الوحيد عن الحصول على الأذونات اللازمة من صاحب الحقوق وسيكون وحده المسؤول عن أي انتهاك مزعوم.

أي نزاع ينشأ بموجب هذا الترخيص ولا يمكن تسويته ودياً يُحال إلى التحكيم وفقاً لقواعد التحكيم الخاصة بلجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال). ويلتزم الطرفان بأي حكم يصدر نتيجة لهذا التحكيم باعتباره الحكم النهائي لمثل هذا النزاع.

يجب توجيه جميع الاستفسارات بشأن الحقوق والتراخيص إلى وحدة مطبوعات منظمة العمل الدولية (الحقوق والتراخيص) على البريد الإلكتروني: rights@ilo.org. ويمكن العثور على معلومات حول منشورات منظمة العمل الدولية والمنتجات الرقمية على الرابط التالي: www.ilo.org/publns

رقم ISBN (print) 9789220413555 + (web PDF) 9789220413562

كما يتوفر أيضاً بـ [اللغة الانجليزية]: *Combating Child Labour in the cotton value chain in Egypt through the development of cooperatives*، رقم ISBN 9789220380635 (web PDF)

إنّ التسميات المستخدمة في منشورات منظمة العمل الدولية وقواعد بياناتها، التي تتفق مع ممارسات الأمم المتحدة، ولا عرض البيانات الوارد فيها، لا تنطوي على أي رأي من جانب منظمة العمل الدولية بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها. الآراء وجهات النظر المعرب عنها في هذا المنشور هي مسؤولية مؤلفيها وحدهم، ولا تمثل بالضرورة آراء منظمة العمل الدولية أو وجهات نظرها أو السياسات التي تتبعها. الإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة منظمة العمل الدولية عليها، كما أنّ إغفال ذكر شركات أو منتجات أو عمليات تجارية معينة ليس علامة على عدم إقرارها.

طُبِعَ في [جمهورية مصر العربية]



قائمة المحتويات

٥	المختصرات
٨	تمهيد
٩	شكر وتقدير
١٠	أ - المقدمة
١٢	ب - النهج والمنهجية
١٣	١-١ سلسلة القيمة للقطن في مصر
١٣	ج- سلسلة قيمة القطن في مصر
١٥	١,٢ عمل الأطفال في سلسلة قيمة القطن
١٨	٢-١ أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة للقطن
٢١	د - أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة قيمة القطن
٢٨	هـ - هيئات الدعم المحلية ذات الصلة
٢٨	هـ - ١ الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجي القطن
٢٨	هـ - ٢ معهد بحوث القطن
٢٩	هـ - ٣ خدمات الإرشاد الزراعي
٢٩	هـ - ٤ المنظمات الاجتماعية والتنمية في القرى المصرية
٣٠	و - عمل الأطفال في سلسلة توريد القطن
٣١	ز - حالة التعاونيات في مصر
٣١	ز - ١ حالة التعاونيات في مصر - لمحة موجزة
٣١	ز - ٢ نظام التعاونيات في مصر
٣١	ز - ٣ الإطار القانوني الحاكم للتعاونيات الزراعية
٣١	ز - ٤ البنيان التعاوني الزراعي
٣٣	ح - التعاونيات في المحافظات الخمس المستهدفة
٣٥	ط - التحديات التي تواجهها التعاونيات في سلاسل القيمة للقطن المصري لمكافحة عمل الأطفال واللجوء إليه
٣٧	ي - نقاط القوة والضعف في التعاونيات على امتداد سلسلة قيمة القطن المصري
٣٩	ك - فرص تنمية الهياكل التعاونية
٤٠	ل - نقاط القوة والضعف لتعاونيات البنيان التعاوني وتحليل الثغرات
٤١	م. النتائج
٤٤	ن - التوصيات

المختصرات ◀

البنك الزراعي المصري	ABE
جمعية تعاونية زراعية	AC
جمعية تعاونية للائتمان الزراعي	ACC
قانون التعاون الزراعي	ACL
مجلس الصادرات الزراعية	AEC
معهد بحوث الاقتصاد الزراعي	AERI
اتحاد مصدري الأقطان بالإسكندرية	LCOTEXA
لجنة المبيدات الزراعية	APC
مركز البحوث الزراعية	ARC
قطاع الخدمات والمتابعه الزراعيه	ASFS
الإدارة المركزية للتعاون الزراعي	CAAC
الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي	CAAE
الإدارة المركزية للبحوث الزراعية	CAAR
الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي	CACU
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	CAPMAS
الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي	CASP
الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن	CATGO
جمعية تعاونية مركزية	CC
مجلس القطن والألياف والمحاصيل الزيتية	CCFOC
صندوق تحسين الأقطان	CIF



جمعية قطن مصر	CEA
الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية	CEOSS
معهد بحوث القطن	CRI
الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس	CTIHC
البنك الزراعي المصري	ABE
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير	EBRD
غرفة الصناعات النسيجية المصرية	ECTI
منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة	FAO
اتحاد الصناعات المصرية	FEI
الجمعية التعاونية العامة للإصلاح الزراعي	GCAAR
الجمعية التعاونية العامة للأراضي المستصلحة واستصلاح الأراضي	GCALRRL
جمعية تعاونية عامة	GC
جمعية تعاونية عامة متعددة الأغراض	GMPC
مبادرة التجارة الخضراء	GTI
اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن بالداخل	ICTC
جمعية تعاونية مشتركة	JC
جمعية تعاونية مشتركة متعددة الأغراض	JMPC
جمعية تعاونية محلية للائتمان الزراعي	LACC
جمعية تعاونية محلية للإصلاح الزراعي	LARC
جمعية تعاونية محلية	LC
جمعية تعاونية لاستصلاح الأراضي والأراضي المستصلحة	LRRLC



وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	MALR
النباتات الطبية والعطرية	MAP
جمعية تعاونية متعددة الأغراض	MPC
منظمة غير حكومية	NGO
معهد بحوث أمراض النبات	PPRI
معهد بحوث وقاية النبات	RIPP
جمعية تعاونية متخصصة	SC
تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر	SWOT
لجنة اعتماد الأصناف	VAC
لجنة تسجيل الأصناف	VRC



تمهيد

تعتبر الزراعة قطاعًا بالغ الأهمية بالنسبة للتنمية العالمية والوطنية بمصر، كما تشكل المصدر الثاني للتوظيف عالميًا. أدت الزراعة تاريخيًا دورًا أساسيًا في مسيرة تنمية عدد من الشعوب. وتنتشر التعاونيات اليوم في قطاعات متعددة، إلا أن الزراعة تبقى قطاعًا تلعب فيه التعاونيات دورًا بارزًا.

وفي إطار حرص الدولة المصرية على أهمية سلسلة توريد القطن، لما لها من أهمية استراتيجية واقتصادية على مستوى القطاعين الزراعي والصناعي، ونظرًا للدور الذي يمكن أن تقوم به التعاونيات في تلك السلسلة، ورغبة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بوجود تعاونيات زراعية قوية بمختلف سلاسل التوريد، تسعى إلى رصد ما تواجهه التعاونيات الزراعية من تحديات خارجية وداخلية تتعلق بالأسواق واللوائح والبني التحتية والتغير المناخي والإدارة والحوكمة.

وتسعى منظمة العمل الدولية إلى تعزيز دور التعاونيات الزراعية كمنشآت لا تهدف بشكل أساسي إلى كسب الأرباح، بل إلى تحقيق حاجات ومصالح الأعضاء وتطلعاتهم على الوجه الأمثل بالتوفيق بين مصالح الأعضاء وفرص الأعمال والاعتبارات الاجتماعية والتي قد تكون متناقضة، وذلك من خلال تحسين الامتثال للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل وعلى رأسها القضاء على عمل الأطفال، وهي الدعائم الأساسية لمشروعات التعاون بين الوزارة والمنظمة والتي تهدف بشكل عام إلى دعم المؤسسات الوطنية وإضفاء الطابع المؤسسي على الحلول المبتكرة لتعزيز دور التعاونيات، وحظر عمل الأطفال على امتداد سلسلة توريد القطن بمصر.

وقد قامت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة لإعداد تقييم احتياجات البنيان التعاوني لمكافحة عمل الأطفال في سلسلة توريد القطن بمصر بهدف تعزيز التوافق مع معايير العمل الدولية والتشريعات الوطنية، فضلاً عن تعزيز تنافسية القطن المصري عالميًا.

علاء الدين فاروق

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي
جمهورية مصر العربية

إيريك أوشلان

مدير الفريق الفني للعمل اللائق
لدول شمال أفريقيا
ومدير مكتب منظمة العمل
الدولية بالقاهرة وارتريا



◀ شكر وتقدير

تعد هذه الدراسة ناتج عمل وجهد مشترك بين منظمة العمل الدولية ممثلة في مشروع «الإسراع بالقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد بأفريقيا» (ACCEL Africa)، الممول من قبل الحكومة الهولندية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، كان لكل منهما دورًا محوريًا لإنتاج تلك الدراسة، وذلك على النحو التالي:

قام الدكتور سمير مرشد، خبير إدارة وتنمية المنظمات بإعداد الدراسة كاملة باللغتين العربية والإنجليزية، كما قام بتصميم أدوات جمع البيانات، إجراء المقابلات الميدانية وجمع المعلومات والبيانات اللازمة لتعزيز نتائج الدراسة.

ومن جانب وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي: قام الأستاذ الدكتور محمد عبد الحافظ رئيس الإدارة المركزية للتعاون الزراعي بتنسيق وحضور الاجتماعات مع مديري إدارة التعاونيات الزراعية بالمحافظات المستهدفة، وأدارة كافة الاجتماعات التنسيقية لفريق العمل، كما قام بمراجعة الدراسة فنياً في صورتها النهائية.

كما قام الأستاذ الدكتور هشام مسعد مدير معهد بحوث القطن بدور أساسي في التنسيق بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومنظمة العمل الدولية و تنسيق الاجتماعات بالمحافظات المستهدفة.

وقد قام الأستاذ الدكتور ياسر المنسي، وكيل معهد بحوث القطن للأرشاد والتدريب بتنسيق وحضور كافة الزيارات الميدانية بالمحافظات المستهدفة وتنسيق ورش العمل الخاصة بجمع البيانات مع ممثلي التعاونيات الزراعية بالمحافظات والمناطق المستهدفة.

وساهمت دكتورة رحاب محمد عبد الله، مدير عام التسويق التعاوني بوزارة الزراعة والإدارة المركزية للتعاون الزراعي في التنسيق مع مديري إدارات التعاون بالمحافظات لحضور ورش العمل الخاصة بجمع البيانات ذات الصلة. توفير البيانات والمعلومات التي استندت الدراسة.

وقد شارك في إعداد تلك الدراسة من جانب منظمة العمل الدولية كل من: قامت الأستاذة مروة صلاح-المديرة الوطنية لمشروع ACCEL Africa، والأستاذة كريمة نور الدين – مسئولة البرامج بالمشروع، والأستاذة هبة عبد الحليم – المسئولة الإدارية بالمشروع بالإشراف على إعداد ورقة مفهوم الدراسة والتنفيذ المكتبي والميداني لجمع البيانات وإعداد الدراسة النهائية.

بينما قام السيد غاي تشامي، المختص الإقليمي في سياسات وبحوث التعاونيات، والسيد خوسيه مانويل ميدينا، اختصاصي تطوير المؤسسات وخلق فرص العمل في مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة، قدما كلاهما الدعم الفني لعملية جمع البيانات.

كما قامت الأستاذة نادين الشناوي استشاري المشروع بمنظمة العمل الدولية بالتنسيق مع استشاري الوزارة وممثلي وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، فضلاً عن إدارة كافة الاجتماعات التنسيقية لفريق العمل، ومتابعة تحليل بيانات التي تم جمعها ومراجعة الدراسة في شكلها النهائي.

ونتيجة لتلك الجهود، تم الانتهاء من الصياغة النهائية للدراسة باللغتين العربية والإنجليزية في ديسمبر ٢٠٢١؛ وعليه تم تطوير خطة عمل لتعزيز قدرات عدد من المنظمات التعاونية في سلسلة توريد القطن والتي تم تنفيذها خلال عام ٢٠٢٢ ويستمر العمل بها خلال عام ٢٠٢٣.

وفي هذا الصدد، يتقدم مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بجزيل الشكر والتقدير لكل الإسهامات والجهود من قبل الجميع، والتي من شأنها أن تساهم في تقييم وتعزيز وتطوير المنظمات التعاونية بسلسلة توريد القطن من أجل القضاء على عمل الأطفال.



أ - المقدمة

تحظى الجمعية التعاونية الزراعية بمكانة جيدة في القرى المصرية ويمكنها القيام بدور فعال لمواجهة ظاهرة عمل الأطفال على امتداد سلسلة القيمة للقطن في مصر لانتشارها وتنوع خدماتها. ولكونها منظمات تقوم على العضوية، ترتبط التعاونيات ارتباطاً وثيقاً بالأحوال السائدة المتعلقة بالفقر والصدمات السلبية التي قد تؤثر على الأسرة في القرى المصرية، ولذا فإن تعزيز التزام التعاونيات بالمسؤولية الاجتماعية وتفعيل دورها سيمكنها من القيام بدور فعالاً في القضاء على عمل الأطفال بالريف المصري.

وتعد منظمة العمل الدولية هي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وهي المنظمة الوحيدة ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تتميز بتركيباتها الثلاثية والتي تضم - في آن واحد - كل من الحكومات ومنظمات عمال وأصحاب أعمال داخل الدول الأعضاء بها في جهد مشترك من أجل وضع معايير وسياسات العمل للنهوض بالعمل اللائق في مختلف أنحاء العالم. كما يقوم مكتب منظمة العمل الدولية بالقاهرة على دعم تطبيق معايير العمل الدولية والمبادئ والحقوق الأساسية في العمل؛ علاوة على تشجيع فرص العمل اللائق، وتطوير المؤسسات والنمو الاجتماعي والاقتصادي المستدام. هذا إلى جانب تعزيز الحماية الاجتماعية لتشمل جميع شرائح المجتمع، بالإضافة إلى تعزيز التمثيل الثلاثي والحوار الاجتماعي والحرية النقابية. منذ إنشائها في عام ١٩١٩ تعمل منظمة العمل الدولية على القضاء على عمل الأطفال في جميع أنحاء العالم، حيث تعتبر اتفاقيتنا منظمة العمل الدولية رقم ١٣٨ بشأن الحد الأدنى للسن

ورقم ١٨٢ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال من الاتفاقيات الأساسية التي يجب الاعتراف بها و تعزيزها من قبل دول الأعضاء و التي حققت إجماعاً في المصادقة من قبل الدول الأعضاء منظمة العمل الدولية وعددها ١٨٧ دولة

تهدف منظمة العمل الدولية إلى دعم البنيان التعاوني ليتبنى سياسات تحظر عمل الأطفال فيما بين أعضائها وعلى امتداد سلسلة القيمة للقطن المصري. وهي بذلك تلي من المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وتدعم تطبيقها وخاصة إلغاء العمال لعمل الأطفال عبر سبل متنوعة، مثل المشاركة الاقتصادية لأعضاء البنيان التعاون، واتخاذ القرارات باتباع الأساليب الديمقراطية، وتثقيف الأعضاء وتدريبهم، وعبر الخدمات المختلفة التي تقدمها لأعضائها علاوة على الواجبات الاجتماعية للارتقاء بالمجتمع المحلي. كما يهدف مشروع الإسراع بالقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد بأفريقيا التابع لمنظمة العمل الدولية إلى الإسراع بتطبيق الإجراءات الرامية إلى القضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد في إفريقيا ويتركز المشروع بمصر في القضاء على عمل الأطفال في سلاسل توريد القطن.

يستهدف المشروع الإسراع بالقضاء على عمل الأطفال في سلاسل التوريد بأفريقيا دعم البنيان التعاوني المصري من خلال تقديم الدعم المباشر لتنمية الجمعيات التعاونية الزراعية في مناطق زراعة القطن لرفع قدراتها الإدارية والفنية بهدف دعم الحوكمة، فضلاً عن تعزيز الإجراءات التي تتخذها لمكافحة عمل الأطفال، ودعم الروابط والمشاركة بين المجتمع المدني والتعاونيات الزراعية من جهة والسلطات المحلية من جهة أخرى بغرض الارتقاء بالمجتمع المحلي، بحيث تتم خدمات البنيان التعاوني على كافة أفراد المجتمع المحلي وليس فقط أعضائها من مزارعي القطن حتى يكون لها دور «بارز» في القضاء على الفقر الذي يؤدي إلى عمل الأطفال بالقرى المصرية.

أجريت الدراسة بالشراكة مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي في إطار تنفيذ أنشطة المشروع والاستجابة لتنفيذ الخطة الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة ٢٠١٨-٢٠٢٥، وتعتبر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي الشريك الرئيسي المسؤول عن دعم البنيان التعاوني المصري حيث لاتدخر وزارة الزراعة جهداً في دعم القطاع التعاوني الزراعي حتى يتسنى لها القيام بدورها الفعال في النهوض بالإنتاج الزراعي والارتقاء بالمزارعين أعضاء التعاونيات اقتصادياً واجتماعياً ويكون ذلك متمثلاً في الإدارة المركزية للتعاون الزراعي لدورها الفعال في تطوير أداء الجمعيات التعاونية لزراعية والربط بين كافة الجهات سواء إنتاجية / تسويقية / تصنيعية / تصديرية / بحثية

يتضمن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة فهم قدرات البنيان التعاوني واحتياجاته وإمكانياته لمواجهة العوامل التي تؤدي لعمل الأطفال في المحافظات التي يغطيها المشروع، ويتضمن نطاق العمل إجراء دراسة لتقييم احتياجات البنيان التعاوني ودوره في خمس محافظات ممثلة في: (الإسكندرية والشرقية والفيوم وكفر الشيخ والبحيرة) وتشمل المهام المحددة الواجب إتمامها ما يلي:

- استعراض الدراسات ذات الصلة بعمل الأطفال والتعاونيات في مصر.
- تقديم لمحة موجزة عن حالة التعاونيات في مصر، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها التعاونيات في سلسلة قيمة القطن وفي مكافحة عمل الأطفال والعوامل التي تؤدي إليه.
- تحديد أصحاب المصلحة ذوي الصلة على امتداد سلسلة القيمة للقطن، ولاسيما التعاونيات وأصحاب المصلحة فيها، في المناطق المستهدفة وغيرها ممن يمكن أن يكملوا عمل التعاونيات ولهم دور نشط في تنمية القرى المصرية وكذلك الجهات المنوط بها تنظيم العمل التعاوني الزراعي (مثل وزارة الزراعة) علاوة على جمعيات تنمية المجتمع المحلي ذات التواجد الفعال والتي تقدم خدمات يمكن أن تكمل دور التعاونيات، ولاسيما في مكافحة الفقر الذي يؤدي إلى عمل الأطفال في إنتاج القطن.
- تحديد منظمات الدعم التعاوني ذات الصلة (أي مقدم وخدمات تنمية الأنشطة التعاونية مثل الإدارات المختصة بوزارة الزراعة والمعاهد البحثية والمعاهد التدريبية، والمنظمات غير الحكومية... إلخ) العاملة على امتداد سلسلة القيمة للقطن المصري.



- تقييم تحديات التسجيل القانوني للتعاونيات ورسم خريطة بها.
- إعداد منهجية الدراسة، بما في ذلك استبيانات المقابلات وغيرها من الأدوات اللازمة (مثل مناقشات المجموعات البؤرية مع الجهات المستهدفة).
- وتتضمن الدراسة:
- تحديد الفرص والمعوقات على امتداد سلسلة إمداد القطن (مثل الجوانب الاقتصادية العامة، ومنتجي القطن، وقضايا العمل وفرص المفاوضة الجماعية).
- تحديد نقاط القوة والضعف للتعاونيات من حيث القيادة، والحوكمة، والعضوية، والبنية التحتية، والدخول إلى الأسواق، والجدوى الاقتصادية.
- تحديد الفرص المتاحة لتنمية البنين التعاوني فضلاً عن البدائل ذات الجدوى الاقتصادية لتحديد احتياجات التعاونيات اللازمة لدعم أعضائها، ومن ثم منعهم من احتمالية اللجوء لعمل الأطفال.
- تحديد الفجوات المهارية للبنين التعاوني والاحتياجات التدريبية اللازمة لتنمية التعاونيات والأجهزة الداعمة للبنين التعاوني مع الاستعانة بالحقائب التدريبية الخاصة بذلك
- تقديم توصيات بشأن كيف يمكن للبنين التعاوني القيام بأدواره الحالية والمحتملة (مثل تقديم الخدمات، ودعم العضوية، وتثقيف الأعضاء، والاهتمام بالمجتمع المحلي، والتدريب والدعم لمواجهة عمل الأطفال، في سلاسل القيمة للقطن).



ب - النهج والمنهجية

تبنت الدراسة منهجا تشاركيا شفافا لتقييم احتياجات البنيان التعاوني من خلال الحوار المستمر مع أصحاب المصلحة من أعضاء البنيان التعاوني في كل محافظة من المحافظات المستهدفة، وكذلك الجهات المركزية بغرض تقييم احتياجات البنيان التعاوني شاملاً تعاونيات الائتمان الزراعي وكذلك تعاونيات الإصلاح الزراعي والأراضي المستصلحة.

تقييم الاحتياجات المؤسسية والتنظيمية للبنيان التعاوني:

اعتمدت الدراسة على تيسير تحديد احتياجات البنيان التعاوني بالمؤسسية والتنظيمية وجهات دعم التعاونيات، ويكمن الهدف في مساعدة التعاونيات على تقييم العناصر الحرجة من أجل الإدارة التنظيمية الفعالة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز أو إلى مزيد من التطوير بهدف القضاء على عمل الأطفال في سلسلة القيمة للقطن عبر تنمية التعاونيات مع دعم الجهات المحلية الناشطة العاملة في مناطق القطن أو على مستوى المحافظات (مثل منظمات المجتمع المدني وجهات تقديم خدمات الإرشاد الزراعي والدعم الاستشاري)، والغرض من ذلك هو تحديد وتحليل الفجوات المهارية واحتياجات التدريب للتعاونيات ومنظمات دعمها.

تقييم احتياجات البنيان التعاوني من القدرات التنظيمية بمشاركة أصحاب المصلحة والشركاء على كافة المستويات لضمان تمثيل وجهات نظر المشاركين في تقييم الاحتياجات، وتضمن ذلك تحديد نقاط القوة والتحديات ووضع أهداف لبناء القدرات لإعداد تعاونيات أكثر استدامة، وهي أداة تشخيصية وأداة تعلم في المقام الأول توفر إطاراً لتعزيز القدرات التنظيمية للتعاونيات.

تقييم الاحتياجات من القدرات المؤسسية والتنظيمية لجهات دعم التعاونيات في قرى القطن وعلى امتداد سلسلة القيمة للقطن (مثل معهد بحوث القطن، والجمعية التعاونية العامة المتخصصة لمنتجي القطن، والإدارة المركزية للإرشاد الزراعي) بهدف تقييم احتياجاتها لدعم التعاونيات بكفاءة لتساهم في القضاء على عمل الأطفال في سلسلة قيمة القطن في مناطق القطن بالمحافظات المستهدفة.

وقد أجريت دراسة تقييم القدرات باستخدام منهجية متكاملة تضمنت:

- استعراض الدراسات السابقة وتحليل وثائق المشروع المتاحة.
- تنظيم مشاورات موسعة مع الجهات ذات العلاقة.
- زيارات ميدانية للتعاونيات على جميع المستويات في المحافظات الخمس المستهدفة.
- إجراء مقابلات معمقة رئيسية وتقييم ذاتي مع الشركاء (الجمعية التعاونية المتخصصة لمنتجي القطن ومعهد بحوث القطن).
- عقد مناقشات المجموعات البؤرية مع غيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.
- عقد ٧ اجتماعات ميسرة للمجموعات البؤرية من أجل تقييم احتياجات التعاونيات ومعهد بحوث القطن من القدرات باعتباره الهيئة الوطنية لدعم التعاونيات المكلف من وزارة الزراعة بدعم أطراف قطاع القطن على امتداد سلسلة قيمة القطن.
- تحليل نقاط القوة والضعف والفرص.

تضمنت المرحلة التمهيديّة اجتماعات خاصة مع إدارة المشروع من منظمة العمل الدولية لتحديد الغرض ونطاق التقييم، وبلورة فهم أشمل لمتطلبات الدراسة مع ضمان التوافق على الأهداف الموضوعية للتقييم، والتوصل إلى اتفاق مبدئي، كما تضمنت تحليلاً للسياقات والأوضاع الخاصة بالبنيان التعاوني ومنظمات الدعم التعاوني لجمع المعلومات ذات الصلة، واستعراض الوثائق والدراسات المعنية، فضلاً عن تحديد أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة قيمة القطن في مصر.

خلال الزيارات الميدانية، تم تحديد نتائج الدراسة من خلال المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة المحليين على مستوى المحافظة، بما في ذلك تكوين المفاهيم وإدارة عملية تقييم الاحتياجات من القدرات المؤسسية والتنظيمية، وتضمنت هذه المرحلة:

عقد لقاءات تعريفية مع ممثلي وزارة الزراعة بكل محافظة إلى جانب رؤساء مجالس إدارة التعاونيات على كافة مستويات البنيان التعاوني لبناء فهم مشترك لتنمية القدرات، مع الوصول لفهم مشترك فيما يتعلق بعمل الأطفال على امتداد سلسلة قيمة القطن، للإجابة عن أسئلة مثل، ما هو بناء القدرات؟ أي المعلومات هي المطلوبة؟ وكيف سيتم جمعها؟ كيف سيتم استشارة أصحاب المصلحة؟ ما الإطار الزمني للتقييم؟ ما الموارد المطلوبة؟ وكيف سيتم مشاركة النتائج؟ ولقد كانت المناقشات مثمرة وجعلت التكييف المطلوب ملائماً للوضع في كل محافظة مستهدفة، وقد تبع ذلك تيسير ورشة عمل تشاركية لتقييم الاحتياجات التنظيمية في كل محافظة شارك في مناقشتها ممثلو البنيان التعاوني بكل مستوياته وتضمنت عرضاً مبدئياً يقدم مفاهيم تقييم الاحتياجات من القدرات ونهجها، وتلت ذلك المناقشات الجماعية، بحيث تمثل كل مجموعة جهة تعاونية واحدة (مثل الجمعية التعاونية المركزية، والمشاركة، والتعاونيات المحلية، والمزارعين، إضافة إلى ممثلي الإرشاد والمكافحة وإدارة التعاون الزراعي بالمحافظة).



ج- سلسلة قيمة القطن في مصر

١-١ سلسلة القيمة للقطن في مصر:

تعتبر سلسلة القيمة للقطن هي الأكبر على الإطلاق في مصر حيث تمتد من إنتاج القطن إلى التصدير مرورًا بالملابس الجاهزة، وتتضمن الجوانب الفنية من إنتاج القطن إلى حصاده وحلجه ويتضمن ذلك إنتاج القطن المصري طويل التيلة وطويل التيلة الممتاز، علاوة على قطاع كبير للمنسوجات ينتج الخيوط والأقمشة المنسوجة أو المحيكة التي يستخدمها مصنعو الملابس كمدخلات، وتتكامل شركات النسيج المحلية رأسياً على امتداد سلسلة القيمة للقطن. ويتشارك العديد من الأطراف والوحدات الصناعية وتتم العمليات اللازمة لتحويل القطن الزهر إلى منتج نهائي كما يوضح الشكل (١): سلسلة القيمة للقطن المصري

وتمتد السلسلة عبر القطاعين الرسمي وغير الرسمي إلى جانب مزارعي القطن. وهناك كذلك القطاع الخاص وقطاع الاعمال العام، الذي يشمل غزل القطن ومصانع النسيج والحياكة والملابس والمناشف والقطاع غير الرسمي الذي ينشط في صناعات مرتبطة مع العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، مما يشكل روابط خطية رأسية فضلاً عن الأفقية في سلسلة قيمة القطن.

إنتاج القطن:

يقوم بإنتاج معظم القطن المصري المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة في دلتا النيل، وهي نحو ٩٩٪ من الأراضي المزروعة قطن اويقومون بأنفسهم بزراعة وجني القطن بالمشاركة بين أفراد الأسرة (بما فيهم الإناث).

كل أصحاب الحيازات أعضاء في الجمعيات الزراعية المحلية التي توفر لهم المدخلات الرئيسية لإنتاج القطن (مثل التقاوي، والأسمدة، والمبيدات)، وهم يقررون أي المحاصيل سيقومون بزراعتها، ولكنهم خاضعون للوائح الحكومية بشأن أصناف القطن المسموح بها ومستلزمات الإنتاج التي تنظم وزارة الزراعة تداولها وتوزيعها إضافة إلى القطاع الخاص. ويضطلع معهد بحوث القطن بمسؤولية متابعة المزارعين ودعمهم، وتدريبهم، وتنسيق خدمات الإرشاد الزراعي في مناطق زراعة القطن.

كما توفر خدمات الإرشاد الزراعي معلومات للمزارعين بشأن إدارة المحاصيل واستخدام المبيدات والأسمدة بناء على توصيات معهد بحوث القطن، وذلك عن طريق إدارات الإرشاد الزراعي وحماية المحاصيل على مستوى المركز والمحافظة، ولكن لا يزال الإرشاد الزراعي التعاوني غائباً.



الشكل (١): سلسلة قيمة القطن المصري





١,٢ عمل الأطفال في سلسلة قيمة القطن

على الرغم من عدم وجود أدلة حديثة موثقة حول حجم عمل الأطفال في قطاع القطن في مصر، يبدو أن هناك إجماعاً عاماً على انتشاره، ولهذا السبب وضعت الحكومة المصرية خطة عمل وطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال وأسرهم (٢٠١٨-٢٠٢٥)

ويغلب على زراعة القطن في مصر صغار الملاك والعمال الموسميون. إنه نشاط عالي المخاطر للمنتجين بسبب الهوامش المنخفضة، وكذلك تقلب الأسعار. هؤلاء الذين يتأثرون سلباً «استقرار الدخل؛ وهناك صلة واضحة بين الدخل المنخفض وغير المستقر لصغار مزارعي القطن، والعمالة الموسمية ومسائل عمل الأطفال.

وتشارك الأطفال والقوى العاملة النسائية في مرحلة قطف القطن، التي تقوم بها إلى حد كبير العاملات، ومعظمهن في سن ٣٠ أو أقل. لا تتطلب هذه العملية أي مهارات، وأحياناً يتم تكليف الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً أيضاً باختيار القطن في هذا المجال. عادة، تتمتع النساء اللواتي يقطفن القطن، على الأكثر، بمستوى تعليمي منخفض.

ويبدو أن استخدام العاملات للحماية الشخصية قليل أو معدوم. في أثناء قطف القطن، وتظل بقايا المبيدات على القطن حتى بعد قطفه. إذا كانت العاملة حاملاً، يمكن نقل هذه البقايا إلى الطفل الذي لم يولد بعد. كما يحضر بعض العمال أطفالهم إلى حقول القطن، وهي طريقة أخرى يمكن أن تنتشر بها الأمراض المرتبطة بمبيدات الآفات لدى الأطفال. خلال المقابلات التي أجريت لهذه الدراسة، كانت هناك أقنعة أمان يستخدمها عمال القطن الذكور أثناء رش المحاصيل. لكن في مصر يبدأ الحصاد بعد ٢٠-٣٠ يومًا من الرذاذ الأخير، لذلك، انكسر معظم المبيد بسبب ضوء الشمس والظروف الجوية الأخرى

وبالإضافة إلى قطف القطن، لوحظ وجود الأطفال العاملين في الحلج القطني (انظر المرفق ١) أثناء إعداد هذه الدراسة. ويشترك الأطفال إما عن طريق سمسار مسؤول أو عن طريق التبادل المجتمعي السائد للعمل الأسري في القرية في شكل نظام الزمالة السائد خاصة في محافظة كفريل الشيخ. وأظهرت المقابلات التي أجريت مع الأسر والأطفال الصلة بين عمل الأطفال والفقر، لا سيما في الأسر التي ترتفع فيها معدلات الفقر. وهناك أيضاً معدل أعلى من فقر الإناث، وفرص محدودة للحصول على الموارد الطبيعية، ونقص في ملكية الأراضي فضلاً عن رأس المال والتكنولوجيا، وبالتالي عبء عمل أكبر.

وبين الجدول ١ مختلف الأنشطة المضطلع بها على امتداد سلسلة قيمة القطن، إلى جانب الجهات الفاعلة الرئيسية، وما إذا كان عمل الأطفال موجوداً.



جدول (١): سلسلة القيمة للقطن المصري – الأنشطة والشركاء علي امتداد السلسلة ممدي تواجد عمل الاطفال

مراحل اضافته القيمة	الانشطه	الشركاء الرئيسيين علي امتداد السلسل	الشركاء الاخرين	تواجد عماله اطفال
إنتاج البذور المسجلة والمعتمدة	- إنتاج البذور المسجلة والمعتمدة - إنتاج بذور المربي وبذور الأساس البذور المسجلة والبذور المعتمدة والبذور التجارية التي تجعل القطن المصري خاضعا لأنظمة التتبع الخاضعة للرقابة	معهد بحوث القطن	- وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي - مركز البحوث الزراعية	لا
توزيع البذور	توزيع البذور المسجله والمعتمده	- الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي - الإدارة المركزية لاختبار واعتماد وتسجيل التقاوي	- الجمعية التعاونية المحلية - البنك الزراعي المصري	لا
توفير مستلزمات انتاج القطن	- توفير مبيدات الآفات - الاستعانة بمصادر/توفير الأسمدة - توفير ائتمان قصير الأجل للحصول علي مستلزمات انتاج القطن	- الجمعية التعاونية العامة المتخصصه لمزارعي القطن - البنك الزراعي المصري	- الجمعية التعاونية المحلية - تجار مستلزمات الانتاج	لا
	استئجار/بيع الآلات الزراعية	الجمعية التعاونية المركزيه	الجمعية التعاونية المشتركة	لا
زراعة القطن	إعداد الأراضي (الحراث والتسوية و زرع بذور القطن في الحقول المحروثة	مزارعو القطن	الحمله القوميہ للقطن لتقديم الدعم الإرشادي ونقل التكنولوجيا من خلال معهد بحوث القطن ومشاركه الإدارة المركزية للإرشاد الزراعية (تقديم خدمات الارشاد	نعم
الممارسات الحقلية	الخف وإعادة الاستزراع والتسميد والعزق ومكافحة الآفات			نعم
جمع القطن	جمع القطن اليدوي		المثلي المطلوبة لكل نوع: تاريخ الزراعة الأمثل، وكثافة النباتات، وتطبيقات الأسمدة، والمتطلبات المائية، والزراعة، وتقنيات القطف، والإدارة المتكاملة للمحاصيل والآفات، وكذلك دراسة إمكانية ميكنة زراعة القطن من إعداد الأراضي إلى جمع المحصول	نعم
	الجمع الميكانيكي (تجريبي)			



مراحل اضافته القيمه	الانشطه	الشركاء الرئيسيين علي امتداد السلسل	الشركاء الاخرين	تواجد عماله اطفال
تجميع القطن وتخزينه وتسليم قطن البذور	- ادارة حلقات القطن (الجمع وإدارة اللوجستيات) - مناولة القطن بالبذور	- الجمعية التعاونية العامة المتخصصة لمزارعي القطن - الجمعية التعاونية المحلية	- لجمعية التعاونية - اللجنة الوزاريه المشتركة (لوزارتي الزراعه والتجاره) لتنظيم تجارة القطن (في الاسكندريه وكفر الشيخ) - اللجنة الوزاريه المشتركة (لوزارتي الزراعه والتجاره) لتنظيم تجارة القطن (في الفيوم والبحيرة والشرقية)	نعم
الاتجار	تحديد رتب القطن وتصنيفه	معهد بحوث القطن	الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن بالاسكندريه	لا ينطبق
	البيع	- شركات تجاره القطن (عام وخاص) - الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس - غرفة الصناعات النسيجية المصرية - الجمعية التعاونية العامة المتخصصة لمزارعي القطن (كمفاوض عن مزارعي القطن)	- اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن بالداخل - اللجنة الوزاريه المشتركة (لوزارتي الزراعه والتجاره) لتنظيم تجارة القطن (في الاسكندريه وكفر الشيخ) - اللجنة الوزاريه المشتركة (لوزارتي الزراعه والتجاره) لتنظيم تجارة القطن (في الفيوم والبحيرة والشرقية)	
الحلج (فصل الوبر القطني عن بذور القطن)	النقل إلى المحلج	التجار		لا ينطبق
	الحلج	مصانع الحلج (٤٥ محلج منهم ٢٥ محالج قطاع عام)		
تصدير القطن الوبر	تصدير القطن الوبر	سوق القطن العالمي	اتحاد مصدري الأقطان بالإسكندرية	لا
الغزل	الغزل (تحويل ألياف الوبر القطني إلى خيوط)	شركات الغزل المحلية	معهد بحوث القطن كلية الغزل والنسيج - جامعه الاسكندريه	لا



مراحل اضافته القيمة	الانشطه	الشركاء الرئيسيين على امتداد السلسل	الشركاء الاخرين	تواجد عماله اطفال
النسيج/الحياكة (تحويل الغزل إلى قماش)	انتاج المنسوجات الاختبارات وقياس الجوده للغزل والمنسوجات الدعم الفني والتدريب	مصنعو المنسوجات		لا
التشطيب والصباغة				لا

٢-١ أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة القيمة للقطن:

تنشط أطراف عدة على امتداد سلسلة القيمة للقطن المصري بداية من إنتاج القطن وانتهاء بتوزيع المنتج النهائي وتلعب تلك الأطراف أدوارًا إدارية وتنظيمية لدعم منظومة القطن. ويقدم بعض الأطراف، كمعهد بحوث القطن، أكثر من خدمة. ويعرض الجدول (١) الأطراف الموجودة في سلسلة القيمة للقطن المصري إلى جانب الأدوار التي تلعبها أو الخدمات التي تقدمها. ويتضمن أصحاب المصلحة في سلسلة قيمة القطن المصري عددًا من المؤسسات يوضحها الجدول التالي:

الجدول (٢): سلسلة قيمة القطن المصرية وأصحاب المصلحة

المرحلة	الجهة صاحبة المصلحة	الدور
إنتاج القطن	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (معهد بحوث القطن)	- الإشراف على إنتاج تقاوي القطن والمحافظة على جودتها وتوزيعها - تسويق الاقطنان في مساحات الاكثارتطبقا لقانون ٤ لسنة ٢٠١٥ - تحديد الخريطه الصنفيه- توفير الاسمدة والمبيدات اللازمه للمساحة المزروعه. - تدعم الجهات التابعة لها وقطاع الخدمات والمتابعه الزراعيه والجهات التابعه له واهمها الاداره المركزيه لانتاج التقاوى - الاداره المركزيه لفحص واعتماد التقاوى - إنتاج القطن الاداره المركزيه للمكافحه- الاداره المركزيه للتعاون - والجهات المدعومه لعمليات إنتاج القطن داخل سلسلة القيمة مثل مركز البحوث الزراعيه بكافه معاهده واداراته المتخصصه واهمها معهد بحوث القطن -معهد بحوث الوقايه- معهد بحوث الامراض- الاداره المركزيه للارشاد.
	معهد بحوث القطن - مركز البحوث الزراعيه	- تطوير أصناف جديدة من القطن مبكرة النضج ومقاومة للآفات وقادرة على تحمل الإجهاد. - انتاج تقاوى المربي والاساس والحفاظ علي النقاوه الوراثيه للقطن، وتحسين الجوده. - تقدير الصفات التكنولوجيه والكيميائيه للقطن. - تقديم الدعم الارشادي والفني لكافه الجهات المتعامله في القطن (التقاوى ومديريات الزراعه والمزارعين والشركاء علي امتداد سلسله القيمة للقطن المصري) - المتابعه الفنيه لمحصول القطن علي امتداد سلسله القيمة للقطن من الزراعه حتي الحليج



• رصد جودة القطن في مراحل الحصاد والحلج. • تشغيل الأجهزة الحديثة للمعامل والاختبارات اللازمة لتقديم خدمات التحكيم، واختبار الرطوبة، والتصنيف الدولي، وغير ذلك من الخدمات.	الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن	
• تنظيم تجاره القطن بالداخل	لجنته تنظيم تجاره القطن بالداخل	
• تجاره وتصنيع القطن	الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج	
• شراء القطن من المزارعين • حليج القطن الناتج (فصل القطن الشعر عن البذور). • تسويق القطن الشعر محليا ودوليا. • تسويق البذور التجارى الناتجة من الحليج محليا	شركات تجاره القطن (قطاع عام وقطاع خاص)	
• تمويل العمليات الزراعيه وتجاره القطن	البنك الزراعي المصري	
• منظمة غير حكومية لا تمارس أعمالاً تجارية ويعمل أعضاؤه في قطاع تصدير القطن وفي تنظيم صادرات القطن الشعر المصرية. • تسجيل جهات اتصال التصدير بموافقة الاتحاد. • تنظيم بيع أصناف القطن المختلفة سنوياً. • مسؤول عن أعمال التحكيم التجاري. • يمتلك العلامة المسجلة «قطن مصري» بالشراكة مع وزارة التجارة والصناعة.	اتحاد مصدري الأقطان بالإسكندرية	
• مدرسة تابعة لوزارة التجارة والصناعة تختص بالأزياء والتصميم. • يوفر موظفين مؤهلين وخدمات استشارية لقطاع الملابس الجاهزة. • يدير حاضنة أزياء لصغار المصممين.	مركز تصميم الأزياء	المنسوجات
• إصدار تسهيلات ائتمانية لمصدري القطن.	البنك المصري لتنمية الصادرات	
• تعزيز التنافسية والتعددية والمعرفة. • دعم الابتكار عبر إستراتيجية التصنيع المصرية. • تسويق اقطان التجارى طبقا لقانون ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ بالتنسيق مع وزاره الزراعه واستصلاح الاراضى.	وزارة التجارة والصناعة	
• السعي لتحديث الصناعات المصرية عبر تقديم خدمات الدعم لشركات النسيج والملابس الجاهزة.	مركز تحديث الصناعة	



• تنفيذ إستراتيجية وزارة التجارة والصناعية للتصدير. • دعم المصدرين. • رعاية حوار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. • تعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية.	هيئة تنمية الصادرات المصرية	المجلس التصديري للملابس الجاهزة
• دعم تسويق المنسوجات محليًا ودوليًا. • تقديم الدعم الاستشاري لقطاع المنسوجات.	صندوق دعم صناعة الغزل والمنسوجات	
• كيان قائم على العضوية يمثل مصالح مصدري المنسوجات عن طريق المعارض التجارية والبيئات التجارية. • تقديم الاستشارات والدعم للمصدرين.	المجالس التصديرية: المجلس التصديري للغزل والمنسوجات، والمجلس التصديري للملابس الجاهزة، والمجلس التصديري للمفروشات المنزلية	
• جمعية لأصحاب الأعمال بها ١٩ غرفة صناعية عاملة منها غرفتان تمثلان الفرعيين للنسيج، وهما: غرفة الملابس الجاهزة وغرفة الصناعات النسيجية. • أحد أصوات الصناعة في مصر.	اتحاد الصناعات المصرية - غرفة الملابس الجاهزة وغرفة الصناعات النسيجية	
• مملوكة لاتحاد مصدري الأقطان بالإسكندرية لتعزيز العلامة التجارية «قطن مصر»	جمعية قطن مصر والعلامة التجارية «قطن مصر»	تجارة التجزئة



د - أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة قيمة القطن

تنشط الجمعيات التعاونية الزراعية على امتداد سلسلة القيمة بجانب عدد من الوزارات، والمؤسسات البحثية وتوفر خمسة مجالات للدعم والتنسيق من القطاع العام/ الخاص كما يبين الشكل (٥):

- الدعم والتنسيق والتنظيم المؤسسي/ الحكومي (مثل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي - الإدارة المركزية للتعاون الزراعي).
- البحث والابتكار وتوفير التقاوي ونقل التكنولوجيا وتنسيق الإرشاد الزراعي (مثل: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ومركز البحوث الزراعية و معهد بحوث القطن والإدارة المركزية للإرشاد الزراعي).
- تنظيم الأسواق وتنميتها.
- تجارة القطن وتصديره.
- تصنيع المنتجات القطنية وتجارة التجزئة فيها.

تبدأ عملية إنتاج القطن بأنشطة البحث والتطوير وخدمات الإرشاد التي يقدمها معهد بحوث القطن في مجال إنتاج واستحداث الأصناف الجديدة التي تفوق الأصناف المزروعة تجارياً في المقدرة المحصولية والجودة، مع توافق تلك الأصناف الجديدة مع متطلبات التصدير وصناعة المنسوجات المحلية والدولية بجانب إنتاج تقاوي القطن.

يقوم معهد بحوث القطن بإجراء البحوث الفنية على امتداد سلسلة القيمة للقطن المصري كي يحدد أنسب حزم التوصيات الزراعية لكل صنف، على جانب تحديد المحافظات الزراعية لزراعتها وذلك للاستفادة القصوى من المقدرة المحصولية في الظروف البيئية المتنوعة، كذلك يقوم بتحسين أساليب تقييم الجودة بشكل مستمر، إلى جانب التقييم السنوي لخصائص الغزول الخاصة بالأصناف التجارية وتزويد قطاع المنسوجات بمعلومات كاملة عن جودة القطن المصري وكفاءته في الغزل، ويدرس معهد بحوث القطن علاوة على ذلك المشاكل التي تواجهها صناعات القطن ويضع التوصيات الفنية لدعم منتجي القطن ومصنعيه.

إلى جانب المعهد، هناك جهات بحثية تدعم القطن المصري وهي تابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وتتعاون مع معهد بحوث القطن، مثل معهد بحوث أمراض النبات، ومعهد بحوث وقاية النباتات، والإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، وصندوق تحسين الأقطان، ومجلس القطن ومحاصيل الألياف والمحاصيل الزيتية، وهي تقوم بالمزيد من التدقيق في تقاوي القطن (بذور التربية) التي حددها معهد بحوث القطن عبر عدة إجراءات لتسجيل واعتماد الأصناف الجديدة بواسطة لجنة تسجيل الأصناف التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة وتكون برئاسة رئيس مركز البحوث الزراعي والتي تشمل عده جهات متخصصة منها الاداره المركزيه لفحص واعتماد التقاوي وعدد من المعاهد البحثيه مثل معهد بحوث وقاية النباتات، ومعهد بحوث أمراض النبات، ومعهد بحوث الاقتصاد الزراعي، ومعهد بحوث الهندسة الوراثية وكذلك عدد من اساتذة الجامعات وافراد من القطاع الخاص .

وينتج معهد بحوث القطن بذور المربي (كمرحله الأول) ويليها بذور الأساس (المرحلة الثانية)، ثم التقاوي المعتمدة وتنتج بمعرفه الاداره المركزيه للانتاج بالتعاون مع معهد بحوث القطن ويتم توزيع التقاوي بمعرفه الاداره المركزيه للانتاج بعد مرور التقاوي بمراحل الفحص وقبولها بمعرفه الاداره المركزيه لفحص واعتماد التقاوي وتحصل التعاونيات على التقاوي المعبأه بإشراف الاداره المركزيه للانتاج التقاوي، وتوزعها على المزارعين خلال الجمعيات الزراعيه وحسب الصنف المعتمد لها طبقا للقرار الوزاري الذي يصدر سنويا في هذا الشأن ويلتزم المزارع وبنال التوصيات الفنيه التي حددها معهد بحوث القطن وتقوم ادارات الإرشاد الزراعي بنشرها على المزارعين للحصول على أعلى إنتاجية ممكنة من وحدة المساحة وهي الفدان، ويجري نقل أكياس قطن الزهر الناتج إلى حلقات تجميع القطن عند الحصاد في أكياس ملونة ومعلمة خاصة بالنسبة لاقطان الاكثار وعموما يصدر قرار وزاري مشترك من كلا من وزير التجارة والصناعة ووزير الزراعة واستصلاح الاراضي سنويا ينظم عمليه تسويق الاقطان وفي النظام الجديد للتسويق يتم المزايدة عليه من قبل شركات تجاره القطن المسجله في لجنه تنظيم تجاره القطن ثم يُنقل قطن الزهر إلى محالج القطن المخصصه له طبقا للقرار الوزاري الصادر في هذا الشأن من وزاره الزراعة حيث يجري فصل بذور القطن عن الشعر كل في زكائبها المخصصه لها، وذلك لاختبار التقاوي، والانبات وكافه الاجراءات الفنيه الاخرى بالنسبه لاقطان الاكثار في حين ان اقطان التجارى يتم فيها التخلص من البذور الناتجه منها بالعصر ويتبع في هذا الشأن اللوائح والقوانين الصادره في قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وما تبعه من تعديلات وكذلك القرارات الوزاريه الصادره والمنظمه له وبالنسبه للقطن الشعر يتم كبسه في بالات وتمريكه تحت اشراف الهيئه العامه للتحكيم واختبارات القطن ويعد اما للاستهلاك المحلي او التصدير.



الشكل (٢): خريطة أصحاب المصلحة على امتداد سلسلة قيمة إنتاج القطن

الدور		المنتجون		المنظمات الحكومية	
التشطيب والصباغة					
النسج / الحياكة (إنتاج الأقمشة)					
الغزل (تحويل الالياف إلى خيوط)					
تصدير القطن الشعر					
الحلج	الحاج (فصل القطنالشعر من البذور)				
النقل إلى المحالج					
البيع	تجارة القطن				
تحديد الرتب / تصنيف القطن					
تداول قطن الزهر	جني / تخزين القطن وتداوله				
إدارة حلقات جمع القطن					
الجني الآلي (تجريبي)	الحصاد				
الجني اليدوي					
مكافحة الآفات	الممارسات الحقلية				
إضافة السماد والعزق					
الحف وإعادة الزرعية					
زرع تناوي القطن في الحقول المحروثة	الزراعة				
(الحرق، التسوية، إلخ					
إيجار/ بيع الآلات	امتدادات المدخلات				
توفير الائتمان الموسمي					
توفير المبيداتوالاسمدة					
توزيع البذور المعتمدة	توفير تناوي القطن				
إنتاج البذورالمعتمدة					
توفير بذورالمربي والاساس القطن					
الخلاف					
	المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة	كبار المنتجين			



الدور		البحوث والابتكارات، وتوفير التقاي، ونقل التكنولوجيا، وتسويق خدمات الإرشاد الزراعي	المساهمة في وضع البات إنتاج القطن العضوي	الإشراف على جودة التقاي وتوزيعه	الإرشاد والتدريب بالتعاون مع معهد بحوث القطن	
التشطيب والصباغة						
النسج/ الحياكة (إنتاج الأقمشة)						
الغزل (تحويل الالياف إلى خيوط)						
تصدير القطن الشعر						
الحلج (فصل القطن الشعير من البذور)	الحلج	•		•	•	
	النقل إلى المحالج					
تجارة القطن	البيع					
	تحديد الرتب / تصنيف القطن					
جني/ تخزين القطن وتداوله	تداول قطن الزهر	⊙		•	•	
	إدارة حلقات جمع القطن	⊙				
الحصاد	الجني الآلي (تجريبي)			•		
	الجني اليدوي					
الممارسات الحقلية	مكافحة الآفات					
	إضافة السماد والعزق					
	الحف وإعادة الزراعة					
الزراعة	زراع تقاي القطن في الحقول المحروثة				•	
	(الحراث، التسوية، إلخ)				•	
امتدادات المدخلات	إيجار/ بيع الآلات	•			•	
	توفير الائتمان الموسمي	•			•	
	توفير المبيدات والأسمدة	•			•	
توفير تقاي القطن	توزيع البذور المعتمدة	•		•	•	
	إنتاج البذور المعتمدة	•		•	•	
	توفير بذور المربي والاساس القطن	•				
الإشراف		وزارة الزراعة والتعاون الأراضي	المعمل المركزي للزراعة العضوية	الإدارة المركزية لفحص واعتماد التقاي	الإدارة المركزية للإنتاج التقاي	قطاع الخدمات الزراعية



الدور		البحوث والابتكارات، وتوفير التقاوي، ونقل التكنولوجيا، وتنسيق خدمات الإرشاد الزراعي	المساهمة في وضع البات إنتاج القطن المعنوي	الإشراف على جودة التقاوي وتوزيعه	الإرشاد والتدريب بالتعاون مع معهد بحوث القطن	
التشطيب والصباغة	الحلج	•	•	•		
	النسج/ الحياكة (إنتاج الأقمشة)					
الغزل (تحويل الالياف إلى خيوط)	تصدير القطن الشعير					
البيع	الحلج					
	النقل إلى المحالج					
تجارة القطن	البيع					
	تحديد الرتب / تصنيف القطن					
جني/ تخزين القطن وتداوله	تداول قطن الزهر	⊙	•	•	•	
	إدارة حلقات جمع القطن	⊙				
الحصاد	الجني الآلي (تجريبي)	•				
	الجني اليدوي	•				
الممارسات الحقلية	مكافحة الآفات					
	إضافة السماد والعزق					
	الحف وإعادة الزرع					
الزراعة	زرع تقاوي القطن في الحقول المحروثة					•
	(الحرق، التسوية، إلخ)					•
امتدادات المدخلات	إيجار/ بيع الآلات	•				•
	توفير الائتمان الموسمي	•				•
	توفير المبيدات والأسمدة	•				•
توفير تقاوي القطن	توزيع البذور المعتمدة	•	•	•	•	•
	إنتاج البذور المعتمدة	•	•	•	•	•
	توفير بذور المرابي والإسباس القطن	•				
الإشراف		وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	معهد بحوث القطن	المعمل المركزي للزراعة المعنوية	الإدارة المركزية لفحص واعتماد التقاوي	الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي
						الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي
						قطاع الخدمات الزراعية

الدور											الأفراد	
تنظيم الأسواق وتنميتها	التشطيب والصباغة										وزارة المتابعه بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وزارة التجارة والصناعة واللجنة الوزارية لتنظيم التجارة الداخلية للقطن الهيئة العامة للحكيم للتحكم واختبارات القطن	
	النسج/ الحياكة (إنتاج الأقمشة)											
	الغزل (تحويل الالياف إلى خيوط)											
	تصدير القطن الشعر											
	الحلج		المنطقه									المنطقه
	المنطقه											
	الحلج		المنطقه									المنطقه
	المنطقه											
	الحلج		المنطقه									المنطقه
	المنطقه											
	الحلج		المنطقه									المنطقه
	المنطقه											
	الحلج		المنطقه									المنطقه
	المنطقه											
	الحلج		المنطقه									المنطقه
المنطقه												
دعم منتجي القطن											التعاونية المتخصصة العامة لمنتجي القطن التعاونية المركزية (مستوى)	

الدور	التشطيب والصباغة																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
	النسج/ الحياكة (إنتاج الأقمشة)																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
	الغزل (تحويل الالياف إلى خيوط)																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
	تصدير القطن الشعر																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
	الحلج		تجارة القطن																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																					
	النقل إلى المحالج																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
	البيع		تحديد الرتب / تصنيف القطن		تداول قطن الزهر		إدارة حلقات جمع القطن		الجني الآلي (تجريبي)		الجني اليدوي		مكافحة الآفات		إضافة السماد والعزق		الحف وإعادة الزرعية		زرع تقاوي القطن في الحقول المحروثة		(الحرق، التسوية، إلخ)		إيجار/ بيع الآلات		توفير الائتمان الموسمي		توفير المبيداتوالاسمدة		توزيع البذور المعتمدة		إنتاج البذورالمعمدة		توفير بذورالمربي والاساس القطن																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																							
	الغزل		النسج/ الحياكة (إنتاج الأقمشة)		التشطيب والصباغة		تصدير القطن الشعر		الحلج		النقل إلى المحالج		البيع		تحديد الرتب / تصنيف القطن		تداول قطن الزهر		إدارة حلقات جمع القطن		الجني الآلي (تجريبي)		الجني اليدوي		مكافحة الآفات		إضافة السماد والعزق		الحف وإعادة الزرعية		زرع تقاوي القطن في الحقول المحروثة		(الحرق، التسوية، إلخ)		إيجار/ بيع الآلات		توفير الائتمان الموسمي		توفير المبيداتوالاسمدة		توزيع البذور المعتمدة		إنتاج البذورالمعمدة		توفير بذورالمربي والاساس القطن																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																																											
	تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن		تصدير القطن		تجارة القطن	



الدور	التشطيب والصباغة		النسيج/ الحياكة (إنتاج الأقمشة)	الغزل (تحويل الاليف إلى خيوط)	تصدير القطن الشعر	الحلج		تجارة القطن	جني/ تخزين القطن وتداوله		الحصاد			الممارسات الحقلية			الزراعة		امتدادات المدخلات			توفير تناوب القطن			الأطراف
	فصل القطن(شعر من البذور)	الحلج				النقل إلى المحالج	البيع		تحديد الرتب / تصنيف القطن	تداول قطن الزهر	إدارة حلقات جمع القطن	الجني الآلي (تجريبي)	الجني اليدوي	مكافحة الآفات	إضافة السماد والعزق	الحف وإعادة الزرعية	زرع تقاوي القطن في الحقول المحروثة	(الحرق، التسوية، إلخ)	إيجار/ بيع الآلات	توفير الائتمان الموسمي	توفير المبيداتوالاسمدة	توزيع البذور المعتمدة	إنتاج البذورالمعتمدة	توفير بذورالمربي والاساس القطن	
			●	●																				المصرية	المجالس التصديري للغزل والمنسوجات
مصنعو وتجار التجزئة المنتجات النهائية للقطن	●																								مصنعو المنسوجات والملابس الجاهز بالقطاع العام/الخاص
	المنتجون																								

- القيام بالدور داخلاً.
- القيام بالدور أحياناً.



هـ - هيئات الدعم المحلية ذات الصلة

هـ - ١ الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجي القطن:

تلعب الجمعية العامة الزراعية لمنتجي القطن دورًا محوريًا في تسويق القطن مع توفير مستلزمات إنتاج القطن (من التقاوي، والمبيدات، والركائب وغيرها من الإمدادات) بالتعاون مع الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، فضلاً عن المساهمة في نقاط جني القطن العاملة بالتعاون مع اللجنة العامة لتنظيم تجارة القطن، والهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن، واتحاد مصدري الأقطان، ولكنها لا تنشط إلى حد كبير في تجارة القطن تعاونيًا كما أن دورها محدود في تثبيت سعر القطن لطمأننة مزارعي القطن من أعضائها بأسعار معقولة تغطي تكلفة الإنتاج. وهي تحتل مركزًا أفضل يمكنها من خلاله تجميع الموارد الذاتية للبنيان التعاوني والتفاوض من أجل الحصول على أسعار أعلى. ذلك رغم أن التعاونيات وبحسب القانون، يمكن أن تتاجر في منتجات القطن التي ينتجها المزارعون الأعضاء وتصدرها كذلك، ولكن هذه الخدمة غير نشطة بصورة كافية نظرًا لعدم الخبرة وغياب الإدارة المحترفة.

وتتكون الجمعية العامة التخصصية لمنتجي القطن من مجلس إدارة، ولجنة تنفيذية، ولجنة لتنفيذ المشروعات، ومدير عام، ووحدة للتخطيط والحسابات والمبيعات يديرها ٦ أعضاء ذوي خبرة فنية محدودة في التجارة والتصدير ورئيس مجلس الإدارة هو اللاعب النشط لكنه يعمل في غياب وحدة تدعمه فنيا في اتخاذ قراراته.

لم يستغل البنيان التعاوني كامل قدراته الذاتية للتجارة في مستلزمات الإنتاج وتسويق منتجات القطن داخليًا فضلاً عن التصدير للأسواق الخارجية بفاعلية لصالح المزارع من خلال الخدمات التعاونية، وللجهيز بحيث ينخرط بفعالية في تقديم خدمات قيمة مضافة ذات عوائد وهوامش ربح أعلى لصالح المزارعين الأعضاء.

هـ - ٢ معهد بحوث القطن:

تأسس معهد بحوث القطن عام ١٩١٣ باسم مجلس بحوث القطن، وهو يعمل الآن تحت مظلة مركز البحوث الزراعية لدعم استدامة القطن المصري على امتداد سلسلة إمداد القطن مستهدفًا تحقيق سته أهداف رئيسية، هي:

- تطوير أصناف قطن جديدة تضمن زيادة الإنتاجية وتحمل المناخ والآفات مع حفظ النقاء الوراثي للتقاوي.
- تحسين أساليب تقييم الجودة وتطوير الممارسات الزراعية لتحسين إنتاجية القطن وجودته.
- تحديد أنسب المناطق المناخية الزراعية بغرض الحصول على اعلي انتاجيه وأفضلصفات جوده.
- تطوير أساليب تصنيف القطن وتحديد رتبته.
- تحسين أساليب الحلق لتلبية احتياجات الأسواق المحلية والتصديرية بشكل أفضل.
- دراسة الصفات التكنولوجية الغزلية للأقطان المنتجة وامداد الصناعات بالمعلومات ذات الصلة

ويضطلع معهد بحوث القطن بمسؤولية حفظ النقاء الوراثي لأصناف القطن المزروعة للأغراض التجارية وصونها عن طريق إنتاج سلالات جديدة من الأصناف التجارية واستنباط بذور قطن جديدة سنويًا عبر برامجه المعنية بالتحسين المستمر بالإضافة إلى إنتاج تقاوي المربي وتقاوي الأساس سنويًا، فضلاً عن تجديد السلالات ذات الخصائص القياسية لأصناف القطن المصري التي تجعله خاضعاً لنظم التتبع (Traceability) الوثيقة وذلك بالتعاون مع الإدارة المركزية لإنتاج التقاوي والإدارة المركزية لفحص واعتماد التقاوي، وذلك عن طريق إنتاج بذور المربي والاساس (التي تستخدم كبذور قطن أكثر) وبذور القطن المعتمده (التي تستخدم لإنتاج القطن تجاري).

ويضم المعهد فريقاً كفؤاً يقوم بعمل البحوث التطبيقية وهو يتبنى النهج متعددة التخصصات بغرض تحسين التعاون فيما بين مزارعي القطن وخبراء الزراعة والتكنولوجيا من أجل تطوير أصناف جديدة لتقاوي القطن تفي باحتياجات شركات الغزل المحلية والدولية، ويجري المعهد بحوثاً أساسية وتطبيقية لتحسين ممارسات إنتاج القطن بهدف زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، كما يسهل نقل التكنولوجيا الجديدة مع مزارعي القطن عبر خدمات الإرشاد الزراعي والجمعيات التعاونية الزراعية بالإضافة إلى رصد اعتماد هذه التكنولوجيا، وتقديم الدعم التقني والتدريبي والاستشاري. ومنذ عام ٢٠١٣، اضطلع المعهد بمسؤولية تنفيذ وتنسيق الحملة القومية لتحسين إنتاج القطن بالتعاون مع مجلس القطن والألياف والمحاصيل الزيتية، وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا باعتبارهما المورد المالي الرئيسي.

تهدف الحملة إلى تحسين إنتاجية القطن المصري وإنتاج قطن نظيف وأفضل وخال من أي تلوث. هذا ولم تتضمن أي من هذه الحملات أي تركيز على سلسلة قيمة القطن الخالية من عمل الأطفال مسبقاً.



جدير بالذكر أن المعهد لديه منظومة قوية تدعم الإرشاد الزراعي على المستوى المصري باستخدام محطاته الإقليمية وموظفي الإرشاد الزراعي به ممن يتعاونون مع مديرية الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي على مستوى المحافظات، وهم ينفذون الحملة القومية للقطن سنوياً من خلال الحملات الإقليمية على مستوى المحافظات والتي تشمل المدارس الحقلية، وحملات التوعية، والتثقيف والتدريب لموظفي الإرشاد الزراعي بالوزارة على جميع المستويات.

يحتاج المعهد إلى بناء إستراتيجية تدعم عمله على امتداد سلسلة تجهيز القطن وتصنيعه مستهدفة أنشطته الخاصة بميكنة القطن، ويشمل ذلك استخدام الآلات في زراعة القطن وحصاده للحد من عمل الأطفال، إلى جانب وضع معايير القطن المصري في التجهيز (صباغة القطن وتشطيبه)، والتصنيع والاختبار من أجل الالتزام معايير الجودة لدعم منتجي القطن، والتجار، وشركات غزل القطن المصري المحلية والدولية. ولهذا الغرض، يمكن تعزيز فعالية المعهد عن طريق تأسيس مركز استشاري للدعم والتدريب في مجال القطن، حيث يفتقر المعهد إلى الإمكانيات اللازمة لطباعة مواد الإرشاد الزراعي وغيرها من تكنولوجيا العرض والتقديم والأدوات التي تدعم عمل الإرشاد الزراعي والمرشدين الزراعيين، إلى جانب عدم توافر غرف المؤتمرات والتدريب.

وفي الواقع، يعتمد المعهد بشدة على التمويل الحكومي والذي غالباً ما يكون غير كافٍ كما يعتمد على ممولين من الهيئات الحكومية الأخرى لتمويل نشاطه الإرشادي (مثل مجلس القطن والألياف والمحاصيل الزيتية وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا)، كما أن قدرته محدودة جداً على توفير ميزانية كافية لنفقاته التشغيلية والاستثمارية ووضع وتنفيذ برامج تفيد مزارعي القطن ومنظومة النهوض به، وعلى الرغم من تمكن باحثيه وخبرائه فنياً فإن المعهد يحتاج إلى دعم باحثيه بالمهارات المطلوبة لإدارة المشروعات البحثية لتحديد المشروعات وصياغتها وتقييمها، والرصد والتقييم وكتابة التقارير لتعظيم دوره في بناء وحفظ علاقات تأثير قوية مع مختلف الجهات الحكومية والتعاونية علاوة على إدارة أنشطته البحثية بكفاءة.

هـ - ٣ خدمات الإرشاد الزراعي:

تدير خدمات الإرشاد الزراعي الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي والبيئة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وهي الجهة الأولى المعنية بالإرشاد الزراعي التي تقدم خدمة الإشراف الفني على إدارات الإرشاد الزراعي بالمحافظات عبر الجمعيات التعاونية الزراعية. هذا وينسق معهد بحوث القطن مع خدمات الإرشاد الزراعي تنسيقاً فعالاً على مدار السنوات الخمس الماضية لتنفيذ الحملات السنوية لدعم القطن في مصر.

إلا أن الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات يرون أن خدمات الإرشاد الزراعي قاصرة وتفتقر إلى التواصل فيما بين الباحثين والمرشدين الزراعيين والمزارعين، ويعزي ضعف الأداء إلى أن معظم الموظفين الدائمين يقتربون حالياً من سن المعاش مع استمرار توقف تعيين المرشدين الزراعيين خلال السنوات السابقة رغم قيام وزارة الزراعة باللجوء إلى التعيين المؤقت للموظفين بعقود قابلة للتجديد، ولكن عدد المرشدين الزراعيين على مستوى القرى الذين يقدمون المشورة للمزارعين يتدنى أو ينعدم على مر السنوات، مع وجود تضارب بين الواجبات الموكلة إلى للمرشدين الزراعيين على مستوى القرى لتحملهم مسؤولية الإبلاغ عن الممارسات غير القانونية على الأراضي الزراعية، مما يؤدي عادة إلى انعدام الثقة بين المزارعين والمرشدين الزراعيين.

هـ - ٤ المنظمات الاجتماعية والتنمية في القرى المصرية:

إلى جانب الجمعيات التعاونية الزراعية تلعب المنظمات الاجتماعية والتنمية المحلية دوراً محورياً في تحقيق التغيير الاجتماعي. وباعتبارها منظمات اقتصادية واجتماعية وتعليمية وصحية، فهي تشارك في تحقيق التنمية الريفية، وتزود المجتمع الريفي وأعضاءها بالخدمات الاجتماعية وبالدعم لتحسين معيشتهم وتحد من الفقر، ولذلك فوجودها بالغ الأهمية في تنفيذ تدابير مكافحة الفقر وتقديم الخدمات للأسر والأطفال الفقراء ومن ثم يمكن أن يكون لها دورٌ داعمٌ للجمعيات التعاونية الزراعية في القضاء على عمل الأطفال في القرى المصرية، بتركيزها على تنمية الأنشطة المدرة للدخل وتوفير فرص التشغيل اللائق، ودعم الحماية الاجتماعية كعنصر جوهري في النهج المتكامل من أجل القضاء على عمل الأطفال.



◀ و - عمل الأطفال في سلسلة توريد القطن

تعتمد زراعة القطن في مصر على أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الموسميين؛ ولذلك يشكل إنتاج القطن نشاطًا مرتفع الخطورة بالنسبة للمنتجين الصغار نتيجة لانخفاض هوامش الربح، نتيجة لارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وتقلب أسعار محصول القطن مما يؤثر سلبيًا على استقرار دخل مزارع القطن وهو الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى ارتباط واضح بين انخفاض وعدم استقرار دخل مزارعي القطن من أصحاب الحيازات الصغيرة والعمالة الموسمية من ناحية، ومسائل عمل الأطفال من ناحية أخرى.

على الرغم من غياب دليل عملي مستحدث وقوي عن حجم عمل الأطفال، يبدو أن هناك توافقًا عامًا على شيوعه، مما حدا بالحكومة أن تضع خطة عمل وطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسر ٢٠١٨-٢٠٢٥.

يعمل الأطفال والنساء بصفة خاصة في مرحلة جني القطن ويبلغ عمر أغلبية الإناث ممن تجنن القطن ٣٠ عامًا فما دون، حيث لا تتطلب هذه العملية أية مهارات، وأحيانًا يوكل إلى أطفال أصغر من ١٨ عامًا بمهام جني القطن في الحقل، وعادة تكون النساء اللاتي تجنن القطن قد أتممن المرحلة الإعدادية على الأكثر من التعليم،

قد لاحظ الاستشاري وجود أطفال يعملون في جني القطن أثناء الإعداد لهذه الدراسة سواء عن طريق مقاول أنفار أو التبادل الاجتماعي السائد من أجل عمالة الأسرة في القرى في شكل نظام الزمالة، ولاسيما في محافظة كفر الشيخ.

يعتبر نظام الزمالة على التعاقد بين المزارعين بعضهم البعض في العمليات الزراعية التي تتطلب العمل الجماعي خصوصاً في ظل ارتفاع التكاليف حيث يساعد المزارعون بعضهم البعض في العمليات الزراعية مثل جني القطن.

قد أثبتت المقابلات التي تمت مع الأسر والأطفال الارتباط الوثيق بين عمل الأطفال والفقر، لاسيما مع ارتفاع معدل الفقر، وارتفاع معدل الفقر بين الإناث، ومحدودية الحصول على الموارد خاصة في غياب ملكية الأراضي والتكنولوجيا ورأس المال وتفتت المساحة الزراعية.



ز - حالة التعاونيات في مصر

ز - ١ حالة التعاونيات في مصر - لمحة موجزة:

تلعب الجمعيات التعاونية الزراعية دورًا محوريًا في تحسين الوضع الاقتصادي للمزارعين عبر تخفيف أثر تفتت الحيازات كما أن لها دورًا مهمًا في تزويد المزارعين بالمعرفة والمهارات والابتكارات الزراعية اللازمة لزيادة الإنتاج الزراعي علاوة على توفير مستلزمات الإنتاج المدعمة.

ووفقًا لقانون التعاون الزراعي، رقم ١٢٢ لعام ١٩٨٠ تُعرّف المادة ٢، الجمعية التعاونية بأنها «كل جماعة تتكون من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المشتغلين بالعمل الزراعي في مجالاته المختلفة باختبارهم، وبما لا يتعارض مع المبادئ التعاونية المتعارف عليها دولياً». وهو ما يتطابق مع توصية منظمة العمل الدولية (تعريف التوصية ١٩٣: «رابطة مستقلة من الأشخاص متحدين طوعاً لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال منظمه مملوكة مشاركته بينهم ومداره ديمقراطياً»). استراتيجية تنمية التعاونيات الزراعية (٢٠١١)، تنص، من ناحية أخرى، على أن «المجتمع التعاوني الزراعي مشروع اقتصادي ذي عائد اجتماعي، على أساس العضوية الاختيارية والمبادئ التعاونية الدولية، والعمل في اقتصاد السوق، يمثل مصالح أعضائه، ضمن إطار قانوني يحمي رأس مال الجمعية التعاونية ويمكنها من إدارة مواردها المالية كمنظمه خاصة تشارك في صياغة وتنفيذ السياسة الزراعية

ز - ٢ نظام التعاونيات في مصر:

يعمل نظام التعاونيات في مصر عبر هيكلين، هما: الحكومة كمشرع والتعاونيات كمنفذ. حيث تنظم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عمل الجمعيات التعاونية الزراعية (قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل عام ١٩٨١).

ويشارك في هذه العملية ثلاث إدارات هي: الإدارة المركزية للائتمان الزراعي والإدارة العامة للإصلاح الزراعي وتعاونيات الاستصلاح.

ويرتبط البنيان التعاوني الزراعي ارتباطًا وثيقًا بتلك الأجهزة لتنفيذ الأنشطة التعاونية وخاصة توفير مستلزمات الإنتاج وتسويق المحاصيل الزراعية وتشمل التعاونيات:

- تعاونيات الائتمان الزراعي، وتخدم الأراضي القديمة في الدلتا ووادي النيل.
- تعاونيات الإصلاح الزراعي، وتخدم الأراضي المؤممة حسب نص القانون رقم ١٧٨ لسنة ٢٠١٥.
- تعاونيات الأراضي المستصلحة، والتي تخدم الأراضي الجديدة المزروعة.

ز - ٣ الإطار القانوني الحاكم للتعاونيات الزراعية:

يحكم التعاونيات الزراعية القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والمكمل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، والذي يعرف التعاونيات على أنها وحدة اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تعزيز مختلف جوانب الزراعة. وتسهم التعاونيات في التنمية الريفية في إقليم عملها من أجل رفع مستويات معيشة أعضائها اقتصاديًا واجتماعيًا في إطار الخطة العامة للدولة.

وتقتبس التعاونيات مبادئ عالمية معينة في مجالها، مثل السلطة الديمقراطية التي يمارسها الأعضاء (صوت واحد للعضو الواحد). ويعكس القانون كيفية فهم الدولة لحركة التعاونيات ودورها كحركة ديمقراطية شعبية تدعمها الدولة وتسهم في تنفيذ السياسة العامة لها في مجال القطاع الزراعي.

وتتأسس الجمعية التعاونية بموجب إعلان مسبق (تسجيل) وليس بتصريح مسبق، وتتكون الجمعية التعاونية من الجمعية العمومية التي تقوم بمهام الرقابة على إدارة الجمعية وأداء مجلس الإدارة.

وتلتزم التعاونيات بتكوين احتياطي قانوني يبلغ ٢٠٪ من الفائض، وهو أيضًا يستخدم لسداد الأرباح للأعضاء وفقًا لمعاملاتهم مع الجمعية التعاونية، وتحظى التعاونيات بنظام ضريبي خاص يعفيها من ضرائب معينة.

ز - ٤ البنيان التعاوني الزراعي:

وفقًا لقانون التعاونيات الزراعية رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠، يتكون البنيان التعاوني من الجمعيات التعاونية الزراعية والاتحاد التعاوني الزراعي المركزي على قمة الهرم. وأفقياً، على كل من الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي و ١٥ جمعية تعاونية عامة؛ وعلى مستوى المحافظات، من ١٣٠ تعاونية مركزية؛ وعلى مستوى المراكز، من ٢٧٦ تعاونية مشتركة؛ وعلى مستوى القرى، من ٦٤١٢ تعاونية محلية.

أما رأسياً في قطاع التعاونيات الزراعية يتكون من ثلاثة قطاعات تستند إلى تنوع الأراضي داخل الزمام:



- تعاونيات الائتمان الزراعي في الأراضي القديمة (٨٠٪ من التعاونيات الزراعية) التي تنقسم إلى نوعين، هما: التعاونيات متعددة الأغراض (٦٧٪ من التعاونيات الزراعية) مع ١٢ شريحة من التعاونيات المتخصصة، بنسبة ١٣٪ وهي تتضمن منتجي القطن فضلاً عن الميكنة الزراعية، والمحاصيل الحقلية، والمحاصيل الزيتية، والبطاطس، والتقاوي، والبنجر، والنخيل، ومنتجي قصب السكر، والأرز، والكتان، والبصل والثوم، والبنجر والحريز، والدواجن والمواشي، إلخ.
- تعاونيات استصلاح الأراضي، في أراضي الإصلاح الزراعي القديمة (١٠,٣٪ من التعاونيات الزراعية).
- تعاونيات استصلاح الأراضي والأراضي المستصلحة، في الأراضي الجديدة (٩,٨٪ من التعاونيات الزراعية).



الجدول (٣): الهيكل التعاونية الزراعية وأعضاؤها وعضويتها في مصر

الإجمالي	تعاونيات استصلاح الأراضي والأراضي المستصلحة	تعاونيات الإصلاح الزراعي	تعاونيات الائتمان الزراعي		هيكل التعاونيات الزراعية		
			التعاونيات المتخصصة	الأغراض	التعاونيات الزراعية	التعاونيات المحلية	التعاونيات المحلية (مستوى القرية)
6175	652 متعددة الأغراض + 6 تعاونيات متخصصة	97	946	4474			
%100	%10.98	%1.57	%15.32	%74			
4715431	299000	417000	15431	3984000			
%100	% 6.34	%8.84	%0.33	%84.49			
240	19	70	0	141			
156	14	18	99	25			
15	1	1	12	1			
6576	692	186	2057	4641			

المصدر: الادارة المركزية للتعاون الزراعي (٢٠١٧) - غير منشورة.



ح - التعاونيات في المحافظات الخمس المستهدفة

بلغت مساحة المناطق المزروعة بالقطن في ٢٠٢٠ في مصر ١٨٢,٠٣٠ فداناً، وكانت المحافظات المستهدفة هي الأعلى بين المحافظات المصرية باستثناء الإسكندرية وشملت مناطق القطن كل التعاونيات في البحيرة، و٩٦٪ من التعاونيات في الشرقية، و٨٨٪ في كفر الشيخ، إلى جانب كل التعاونيات في الإسكندرية.

جدير بالذكر أنه بالرغم من الميزة التنافسية للقطن المصري وأهميته كمنتج إستراتيجي مصري، انخفضت المساحات المزروعة قطناً انخفاضاً هائلاً على مدار السنوات العشر الماضية من ٣٧٤٨٠٠ في عام ٢٠١٠ إلى ١٨٣٠٤٥ سنة ٢٠٢٠ جراء التحرر الاقتصادي والتغيرات السياسية التي أدت إلى غياب الدعم الحكومي كما يتضح في الجدول (٤) وكما ينعكس في الشكل (٢) أدناه.



جدول (٤): التعاونيات المستهدفة

مزارعو القطن الأعضاء	مزارعو القطن الأعضاء	إجمالي المزارعين الأعضاء	إجمالي المزارعة بالمناطق (بالفدان)	إجمالي المساحة المزروعة بالفدان	مناطق التعاونيات في مناطق القطن %	مناطق التعاونيات في مناطق القطن	إجمالي التعاونيات الزراعية	عدد المراكز	المحافظة
%8.04	16236	201839	60621	554000	%88.74	197	222	10	كفر الشيخ
%6.95	10223	14704049	21937	1206198	%100	149	149	11	البحيرة
%2.31	14232	615856	30561	814562	%96.03	460	479	19	الشرقية
%2.63	400	15207	8451	721240	%76.92	30	39	6	الفيوم
%100	3098	3098	1107	16210	%100	6	6	1	الإسكندرية
	44189	15540049	122677	3312210		842	895	47	إجمالي

المصدر: مديرية الزراعة في محافظات الدراسة- الادارة العامة للتعاون واداره الاحصاء ٢٠٢٠

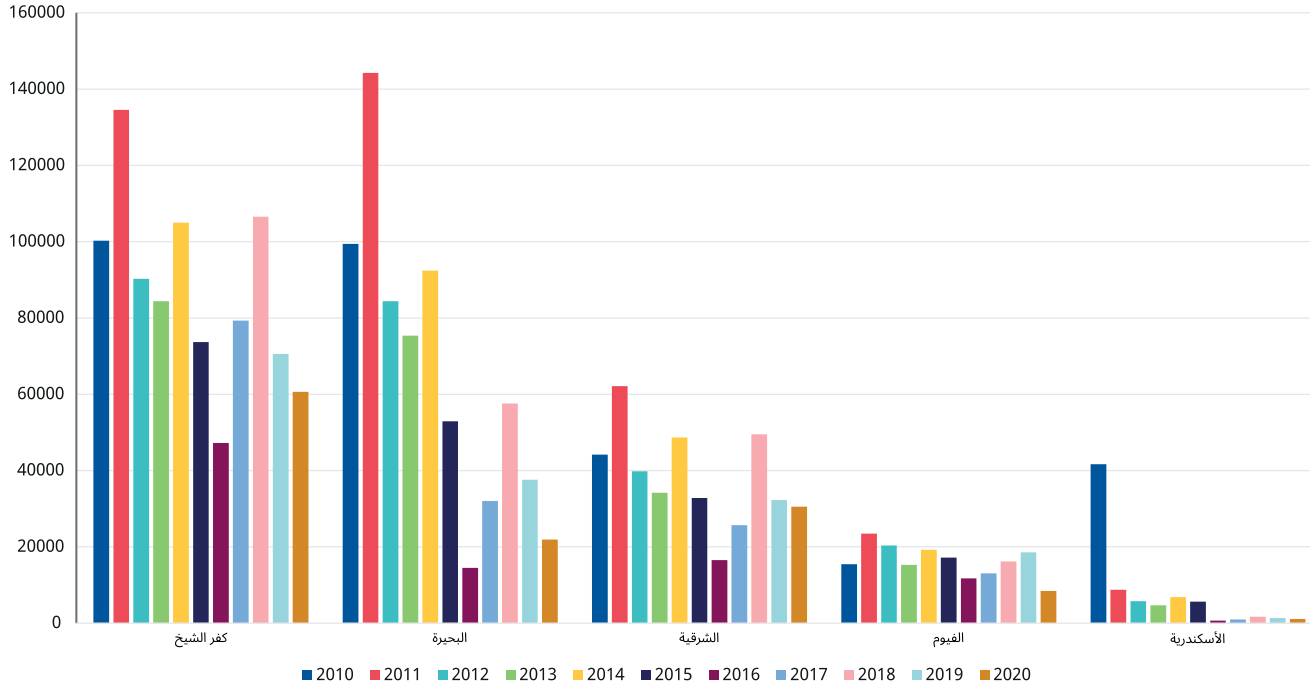
الجدول (٥) المناطق المزروعة بالقطن في المحافظات المستهدفة على مدار السنوات العشر الماضية مقارنة بإجمالي المناطق في كل أنحاء مصر

المحافظة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
كفر الشيخ	100243	134535	90238	84417	105013	73668	47222	79307	106541	70590	60621
البحيرة	99439	144255	84379	75379	92429	52914	14504	32016	57577	37600	21937
الشرقية	44169	62117	39796	34193	48669	32789	16557	25722	49522	32308	30561
الفيوم	15492	23489	20349	15298	19258	17200	11736	13092	16162	18561	8451
الإسكندرية	41694	8775	5786	4664	6846	5627	689	966	1708	1363	1107
إجمالي مساحة مصر	374800	525400	340400	292200	376000	2488003	131605	216554	336042	238960	183045

المصدر: معهد بحوث القطن - مركز البحوث الزراعيه - وزارة الزراعة واستصلاح الاراضي ٢٠٢٠



شكل (٣): المناطق المزروعة بالقطن في المحافظات المستهدفة على مدار السنوات العشر الماضية مقارنة بإجمالي المناطق في كل أنحاء مصر





ط - التحديات التي تواجهها التعاونيات في سلاسل القيمة للقطن المصري لمكافحة عمل الأطفال واللجوء إليه

تتميز الجمعيات الزراعية بالقرى بالتركيز على تقديم الخدمات الفنية لأعضائها من خلال أنشطتها التعاونية وأهمها توفير مستلزمات الإنتاج لمزارعي القطن علاوة على دور محدود يدعمه معهد بحوث القطن. هذا ويغيب دورها في الارتقاء بالقرى التي تعمل في نطاقها، وقد أدى ذلك إلى الحد من قدرة البنين التعاوني على الانخراط في مكافحة عمل الأطفال وغيرها من قضايا تنمية المجتمع المحلي، وفي الحقيقة هناك صعوبات ومشاكل عدة تعوق تولي البنين التعاوني لأدواره ووظائفه بالرغم من مشاركته على امتداد سلسلة القيمة للقطن في مصر.

وكان لتفتيت الحيازات الزراعية أثر سلبي على دخل مزارع القطن عضو الجمعية التعاونية المحلية فزاد الفقر تبعاً وبالتالي زاد اللجوء إلى استخدام الأطفال في مراحل إنتاج القطن وحصاده وحلجه على وجه التحديد. وعلى رأس هذه التحديات، تفاقمّت الصعوبات التي يواجهها المزارعون عبر سلسلة قيمة الخدمات، فالمزارعون الأفراد الذين يزرعون حيازات الأراضي الصغيرة يفتقرون إلى:

- القدرة التفاوضية عند شراء الأسمدة وغيرها من مستلزمات الإنتاج.
- رؤوس الأموال اللازمة لتوفير الآلات الضرورية التي تسهم في القضاء على عمل الأطفال مثل آلات الزراعة (بلاوتر) والحصاد المميكّن.
- الموارد اللازمة لتجهيز محاصيلهم وإضافة قيمة لها.
- القدرة على المساومة عند بيع محاصيلهم للحصول على أعلى سعر ممكن.

يضاف إلى ذلك محدودية الخدمات والدعم التي تقدمها الجمعيات التعاونية الزراعية؛ مما يؤثر على إنتاجية القطن وسعره السوق، حيث لا تنخرط التعاونيات في خدمات القيمة المضافة ذات الإيرادات وهوامش الربح الأعلى لأعضائها المزارعين ولا في الآلية التعاونية التي تنظم تداول القطن على المستوى والنطاق الصحيحين؛ مما يؤدي بالمزارعين إلى بيع محصولهم من القطن خارج الآلية الرسمية التي تنظم تداول القطن والاتجار فيه، علاوة على ذلك لا تعمل التعاونيات على تفعيل الشراكات مع القطاع الخاص جراء الأداء القيادي التعاوني والإدارة الحمائية السائدة.

توفير مستلزمات الإنتاج:

يقوم الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بتجميع الطلب على مستلزمات الإنتاج (التقاوي والأسمدة والمبيدات) بحيث تحصل الجمعيات التعاونية الزراعية المحلية على مستلزمات الإنتاج بأسعار أدنى عبر الدعم الحكومي المقدم من الشركات التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ويلاحظ أن مستلزمات الإنتاج لا تفي في الغالب باحتياجات مزارع القطن ولا تفي بالطلب الفعلي، ولذلك يدخل القطاع الخاص منافساً قوياً يوفر مستلزمات الإنتاج بأسعار تنافسية وتسهيلات لا تقدمها تلك التعاونيات، خاصة في ظل غياب شركة تعاونية للتجارة في مستلزمات الإنتاج توفر منتجاتها بأسعار تنافسية تعاونية تفي باحتياجات المزارع عضو الجمعية، حيث إن البنين التعاوني يمكن أن يكون في موقف أفضل عند تجميع الطلب السنوي والحصول على سعر الائتمان والتمويل.

التمويل التعاوني:

لا يدبر البنين التعاوني خاصة في قمته (ممثلاً في الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي) كذلك منشآته المصرفية التعاونية الخاصة به والتي يمكنها تقديم التمويل التعاوني اللازم لتوفير مستلزمات الإنتاج أو القروض الموسمية للمزارعين أو تمويل المشروعات الصغيرة، مثل تلك المرتبطة بتوفير خدمات الميكنة الخاصة بزراعة القطن وجنيه.

إنتاج القطن وحصاده:

تركز الجمعيات التعاونية الزراعية للميكنة بالمحافظات على بيع الآلات للمزارعين بدلاً من تأجيرها ويحظر، ويصعب على المزارعين استئجار آلات محددة بناء على مساحة الأرض نظراً لتفتت الحيازات بينما تقوم التعاونيات المتخصصة والمشاركة بتأجير الآلات الزراعية وبيعها.

ولتخفيف تفتت الحيازات على منتجي القطن، يمكن للتعاونيات أن تقوم ذاتياً بجمع ما يكفي من رأس المال لشراء الآلات المطلوبة عبر تجميع موارد أعضائها وتشغيل الآلات كخدمات مدرة للإيرادات بأسعار تنافسية، ويمكنها إدخال الحصاد المميكّن الذي يمكن أن يقضي على عمل الأطفال خاصاً من خلال تشجيع الزراعات التجميعية ورفع في نفس الوقت من إنتاجية محصول القطن.

تعتمد الجمعيات التعاونية الزراعية اعتماداً كلياً على خدمات الإرشاد الزراعي التي تقدمها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي رغم عدم كفاية عدد المرشدين الزراعيين حالياً فيها. ولقد حان الوقت للتعاونيات كي تكون لها خدماتها الخاصة في الإرشاد التعاوني الزراعي، وهي الخدمات التي تساعد الأعضاء في الإنتاج والحصاد وتستهدف في الوقت نفسه القضاء على عمل الأطفال.

الإرشاد الزراعي والتدريب:

تفتقر الجمعيات التعاونية الزراعية إلى التدريب علاوة على الأدلة والأدوات اللازمة للقيادات التعاونية والموظفين والأعضاء بما يسمح بتحسين الأداء على كل مستويات البنين التعاوني من خلال توفير التدريب، والتثقيف التعاوني.



يعتبر الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي هو الكيان الرئيسي المسؤول عن تقديم التدريب وخدمات الإرشاد الزراعي إلى التعاونيات وإدارة صندوق التدريب بفاعلية ليتم تدريب الجمعيات التعاونية الزراعية بمستوياتها داخل المحافظات. وتضطلع التعاونيات المركزية بمسؤولية تدريب الجمعيات التعاونية الزراعية التابعة لها على مستوى المحافظة (التعاونيات المشتركة والمحلية) ورغم ذلك تعتبر أنشطة التدريب إلى حد كبير شكلية، ويقدمها موظفون غير محترفين ومختارين داخليًا، مما يؤدي إلى ضعف التحسن المستمر في الأداء.

المبيعات والتسويق والتوزيع:

رغم الدور الفعال الذي تقوم به الجمعيات التعاونية الزراعية في تنظيم إنتاج القطن فإنها لا تستطيع ضمان أفضل الأسعار لأعضائها، وهي مع ذلك يمكنها أن تحتل مركزًا أفضل في جمع الموارد الذاتية والتفاوض للحصول على أسعار أعلى لصالح أعضائها من مزارعي القطن. وبموجب القانون، يمكن أن تعمل في الاتجار وتصدير القطن الخاص بالمزارعين الأعضاء، ولكن هذه الخدمة غير قائمة.

تجهيز القطن:

لا يوفر البنين التعاوني الدعم اللازم لتجهيز القطن، فهو لا يمتلك مصانع لحلج القطن وتجهيزه بما يسمح للبنين التعاوني بشراء القطن من المزارعين بأسعار تعاونية مميزة خاصة بالأعضاء وتجهيزه في مراكز تعاونية خاصة به؛ وبذلك يتم توجيه جميع موارد البنين التعاوني لدعم مزارعي القطن على امتداد سلسلة القيمة.



ي - نقاط القوة والضعف في التعاونيات على امتداد سلسلة قيمة القطن المصري

نقاط القوة	نقاط الضعف
دور التعاونيات في منع أو القضاء على عمل الأطفال التعاونيات منظمات شعبية مجتمعية مستقلة اقتصاديًا وواسعة الانتشار وقادرة على منع عمل الأطفال.	غياب المفهوم السليم للتعاون وانعدام الوعي بمبادئ التعاون الأصيلة في العمل التعاوني والتي تميز نشاط التعاونيات كمنظمات شعبية اقتصادية مجتمعية عن أنشطة القطاع العام أو الخاص، وهذه المبادئ هي: ١. اختيارية العضوية وبابها المفتوح. ٢. ديمقراطية الإدارة. ٣. توزيع الفائض على أساس المعاملات. ٤. الفائدة المحدودة على رأس المال. ٥. التعاون بين التعاونيات. ٦. تنمية الأعضاء فنيًا (مهنيًا) وتثقيفيًا. ٧. تنمية المجتمع المحلي. • ضعف الاهتمام بالمجتمع المحلي وتنمية القرى أو الرعاية الصحية أو القضاء على الفقر نتيجة محدودة الموارد المتاحة للجمعيات التعاونية الزراعية المحلية. • نقص الاهتمام بالتدريب والتثقيف التعاوني الفعال لمواجهة محدودة المستوى التعليمي للأعضاء وحتى يتم تحقيق نتائج أفضل في تنمية أعضاء التعاونيات مهنيًا وتثقيفيًا. • نقص الاهتمام بتثقيف المجتمع المحلي وإعلامه بأنشطة التعاونيات. • غياب المسؤولية الاجتماعية للبنيان التعاوني بكل مستوياته ومعه تحتاج التعاونيات للعب دور كبير في القضاء على عمل الأطفال فيما بين أعضائها وعلى امتداد سلسلة القيمة للقطن في مصر عبر مكافحة الفقر في مجتمعاتها الريفية، وكذلك الصدمات السلبية التي تؤثر على الأسر المعيشية في الريف. • غياب دور الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي في تقديم خدمات مساعدة لمكافحة الفقر فيما بين الأعضاء أصحاب الحيازات الصغيرة والقضاء على عمل الأطفال فضلاً عن التمويل متناهي الصغر وتأمين الكوارث أو صندوق الرعاية الصحية أو صندوق المعاشات للمزارعين. • سيادة العمل اليدوي في العمليات الزراعية لزراعة وجني القطن نتيجة عدم إدخال المكننة المتطورة؛ مما يؤدي إلى اللجوء لاستخدام الأطفال في العمل. • نقص الخدمات التعاونية والدعم الفني التعاوني يؤثر على إنتاجية القطن وأسعار السوق؛ مما يؤدي إلى انخفاض دخل الأعضاء وتزايد الفقر في الريف.



• يفترق مزارعو القطن إلى دعم تعاونياتهم لتوفر مستلزمات الإنتاج بما يغطي الطلب عليها، ويلجأ الأعضاء إلى تجار القطاع الخاص لعدم توافر الكميات المناسبة في الجمعيات التعاونية. • تعتمد الهياكل التعاونية بشدة على الدعم الحكومي. • لا تنخرط التعاونيات في خدمات القيمة المضافة ذات الإيرادات والهوامش الأعلى ربحاً لصالح أعضائها مزارعي القطن. • لا تقدم الخدمات على المستوى والنطاق الصحيحين؛ فمشروعات التعاونيات هي في الغالب أنشطة اقتصادية وليست خدمة تستهدف دعم زيادة إنتاجية القطن. • الخدمات التسويقية المقدمة للأعضاء ليست على المستوى والنطاق الصحيحين، مما يؤدي ببعض المزارعين إلى بيع محصولهم من القطن خارج منظومة التعامل الحر في بيع محصول القطن. • ينافس التعاونيات موردو مستلزمات الإنتاج من القطاع الخاص الذين يوفرونها بالكميات المطلوبة وفي الوقت المناسب. • تركز تعاونيات المكنة على بيع الآلات بدلاً من تأجيرها إلى المزارعين ويعتمد تأجير آلات محددة على مساحة الأرض. • لا تنشط التعاونيات في عمل الشراكات مع القطاع الخاص جراء عقلية القيادة والإدارة الحمائية التي تديرها. • عدم توفر إدارة محترفة لأنشطة التعاونيات.	تتمتع التعاونية الرئيسية (الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي) بخبرة طويلة في توفير مستلزمات الإنتاج (التقاوي والأسمدة والمبيدات بالتنسيق مع أجهزة وزارة الزراعة المختصة).	توفير مستلزمات الإنتاج
• غياب الإقراض الزراعي التعاوني مع قصور التمويل متاح للتعاونيات واعتمادها على ما يقرره البنك الزراعي المصري والبنوك التجارية الأخرى من حيث حجم التمويل أو طبيعته وشروطه؛ مما يفقد التعاونيات حرية المبادرة وحرية اتخاذ القرار بشأن مشروعاتها وخدماتها وتوجيه الأموال إلى تمويل مشروعات وخدمات التعاونيات والقروض الموسمية للمزارعين.	إمكانية التمويل الذاتي إذا ما تم الاهتمام بتشجيع زيادة مساهمة الأعضاء في رأس مال الجمعيات أو إنشاء بنك تعاوني يملكه ويديره البنيان التعاوني وفقاً للقواعد المصرفية والتعاونية.	الائتمان والتمويل (الإقراض الزراعي التعاوني)



• يقدم البنيان التعاوني أنشطة تدريبية شكلية بالاستعانة بالجهاز الوظيفي دون احترافية؛ مما يضعف جهود التدريب والتعلم التعاوني التي يقدمها الاتحاد التعاوني والجمعيات المركزية. • غياب الإرشاد الزراعي التعاوني وانحسار دور خدمات الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي جراء عدم كفاية الموظفين وانعدام الموارد.	الدعم القوي الذي يضمن استدامة القطن المصري على امتداد سلسلة التوريد بواسطة فريق البحوث التطبيقية بمعهد بحوث القطن المشهود له بالكفاءة والذي يتبنى نهجا عمليا متعدد التخصصات يدعم النهوض بمحصول القطن وإنتاج أصناف جديدة من تقاوي القطن تلبي الاحتياج المحلي والدولي للغزل، والبحوث التطبيقية لتحسين ممارسات إنتاج القطن بغية زيادة الإنتاجية وخفض تكاليف الإنتاج، فضلاً عن تيسير نقل التكنولوجيا الجديدة لمزارعي القطن المصري عبر خدمات الإرشاد الزراعي.	الإرشاد الزراعي والتدريب
لا يمكن للتعاونيات ضمان أفضل أسعار للقطن لأعضائها الذين ينتجون القطن بسبب ما يلي: • غياب نشاط تجهيز القطن على المستوى التعاوني. • لا تنخرط التعاونيات في خدمات القيمة المضافة ذات الإيرادات والهوامش الأكبر لأعضائها المزارعين والتعاونيات على حد سواء. • لا تقدم التعاونيات خدماتها على المستوى والنطاق الصحيحين مع لجوء بعض المزارعين كثيرًا إلى بيع إنتاجهم من القطن خارج منظومة السوق التي تنظمها الحكومة ولا تشتري التعاونيات القطن المنتج. • لا تستغل التعاونيات شركات القطاع الخاص بالكامل لتسويق القطن الذي أنتجه أعضاؤها بأسعار مميزة. • نقص خدمات التجارة والتصدير التعاونية. • يحتاج أصحاب المصلحة في قطاع القطن إلى فهم أفضل لاتجاهات السوق واستغلالها على نحو أفضل، في ظل غياب مراكز دعم القرار التعاوني.	المبيعات والتسويق	المبيعات والتسويق
• لا تقوم التعاونيات بأنشطته تجهيز القطن علي امتداد سلسلة القيمة، بما يسمح للتعاونيات بشراء القطن من المزارعين الأعضاء، وتجهيزه في المحالج ومراكز التجهيز الاخرى لصالح افهي لا تملك أيه محالج ولا مصانع للغزل او النسيج • ضعف مهارات ريادة الأعمال. • عدم الرغبة في تعيين مديرين محترفين.	المبيعات والتسويق	تجهيز القطن



ك - فرص تنمية الهياكل التعاونية

تتوفر فرصٌ عديدة للبنيان التعاوني وأعضائه من منتجي القطن يمكنها تحقيق القضاء على عمل الأطفال في مراحل إنتاج وجني القطن.

- توافر الإرادة الحكومية بكل مستوياتها لدعم منتجي القطن وتحسين الأوضاع على امتداد سلسلة القيمة للقطن المصري لاستعادة مكانته العالمية، حيث تم وضع الخطة الإستراتيجية لتطوير صناعة الغزل والنسيج التي تهدف إلى استعادة المكانة العالمية للقطن المصري وإقامة صناعات وطنية لتوفير منتجات قطنية عالية الجودة بأسعار تنافسية، وتركز على النهوض بمنظومة القطن المصري من خلال التطوير المتكامل لمنظومة القطن بجميع محاورها الزراعية والتجارية والصناعية من خلال زيادة المساحات المنزرعة بالقطن لتلبية الاحتياجات الصناعية وتعظيم القيمة المضافة للقطن على المستوى الدولي.
- دعم إقامة صناعة وطنية تعتمد على القطن المصري وتوفر منتجات عالية الجودة بأسعار متنافسة.
- تطوير وتحسين أداء الجهات العاملة في منظومة القطن وصولاً لتمكينها من أداء مسؤولياتها بفاعلية في إطار تطوير وهيكله الهيئات التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- تطوير منظومة تداول القطن لضمان حصول المزارع على أعلى سعر للأقطن وزيادة مراكز جميع الأقطن على مستوى المراكز الإدارية من خلال تطوير سوق تداول وتسويق الأقطن.
- دعم قدرات القطاع الخاص عللامتثال للمعايير الدولية والممارسات الجيدة والأفضل لإنتاج وتصنيع القطن.
- تنظيم تجارة القطن وتصديره ودعم تحسين الوصول للأسواق العالمية.
- توفر إمكانات معهد بحوث القطن وخبراته المتراكمة التي يمكن توظيفها لدعم دور البنيان التعاوني وأدائه في إنتاج القطن وتجهيزه بالتعاون مع خدمات الإرشاد الزراعي بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.
- وجود الهيئات الحكومية الرقابية/ التنظيمية على المستوى المحلي ومستوى المحافظات على حد سواء.
- رغبة الحكومة في تنظيم تجارة القطن وتصديره ودعم تحسين الوصول إلى سوق القطن محلياً وعالمياً.
- ويتيح ارتفاع الطلب على القطن المصري في مصر وفي جميع أنحاء العالم فرصاً للهياكل التعاونية (التي تمثلها الجمعيات العامة لمنتجي القطن) كي تجمع مواردها الخاصة للتجارة والتصدير والعمل على رفع كفاءتها في أنشطته جديده تضيف قيمة مثل تجارته وتجهيز القطن وتصنيعه من خلال إقامة شركات على طول سلسلة القيمة للقطن مع الجهات الفاعلة الرئيسية مثل التجار والمصدرين والمجهزين والمصنعين



ل - نقاط القوة والضعف لتعاونيات البنيان التعاوني وتحليل الثغرات

أظهرت دراسة تقييم الاحتياجات لكيانات البنيان التعاوني في مختلف مستوياته أنها تتشارك في نفس عوامل القوة والضعف باستثناء محافظات البحيرة، وكفر الشيخ، والشرقية التي اتسمت بنشاط أكبر في تقديم الخدمات التي تضيف قيمة للمزارعين الأعضاء على الرغم من التركيز على زيادة المشروعات الإنتاجية التي تباع الأجهزة المنزلية رغم أنها تنافس المنشآت الريفية في مناطقها، كتوزيع أنابيب الغاز، والمخابز، والإسكان، وورش الميكانيكا، إلخ، كما ذكر بإسهاب في الملحق (٦) بالتقييم المفصل.

الجدول (٦) نقاط القوة والضعف ومجالات التحسين

مجالات القدرات	نقاط القوة	نقاط الضعف	المجالات التي تحتاج إلى تحسين
الحوكمة	خبرة ممتدة لأعضاء مجالس الإدارة.	- ضعف الدراية بمفهوم ومبادئ التعاون. - غياب التخطيط الاستراتيجي والاعتماد على الحدس أكثر من التحليل الاستراتيجي. - محدودية قدرات أعضاء مجالس الإدارة. - نقص الآليات والوسائل اللازمة لتبسيط العمل الإداري التعاوني. - انعدام التمثيل الديمقراطي في مجالس الإدارة وعدم انعقاد جمعيات عمومية صحيحة. - عدم الفصل بين واجبات ومهام مجالس الإدارة الإشرافية والتوجيهية وبين مهام الإدارة التنفيذية التي يجب أن يتولاها فنيون ومهنيون.	- تعميق أهداف ومبادئ التعاون بين أعضاء مجلس الإدارة. - وضع خطط إستراتيجية للتعاونيات الزراعية. - زيادة مهارات أعضاء مجالس الإدارة للقيام بدورهم في الحوكمة والقيادة الرشيدة. - وضع أدلة عمل لرؤساء مجالس الإدارة للتعاونيات وأعضائها. - دعم التمثيل الديمقراطي في المجالس الإدارية.
القيادة والإدارة	خبرات ممتدة ومتراكمة فنيًا وإداريًا.	- ضعف القدرات القيادية والإدارية لدعم المشاركة والشفافية في اتخاذ القرارات. - انعدام تقييم الأداء. - غياب التخطيط والمتابعة والتقييم لأنشطة التعاونيات. - قصور الأساليب الإدارية ونقص أدلة العمل.	رفع المهارات الإشرافية والقيادية والإدارية ومهارات التواصل.
التدريب والتثقيف التعاوني	وجود مراكز تدريب على مستويات الاتحاد التعاوني والجمعيات المركزية على مستوى المحافظات.	- نقص الاهتمام بالتدريب والتثقيف التعاوني الفعال للأعضاء. - تدريب الجهاز الإداري محدود وشكلي يتولاه موظفون من غير محترفي التدريب ومختارون داخليًا مما يؤدي إلى ضعف التحسن في الأداء. - عدم وجود تدريب أو تثقيف تعاوني للمجتمع المحلي.	دعم مراكز التدريب التعاونية وتجهيزها بالمعينات التدريبية وإعداد منهج تدريبي متكامل على أساس علمي وفقًا للاحتياجات التدريبية لكل مجموعة مستهدفة (أعضاء مجلس الإدارة/ الجهاز الإداري/ الأعضاء/ المجتمع المحلي) مع تدريب المتدربين.



الخدمات والمشروعات التعاونية	البنيان التعاوني لديه خبرات ممتدة في إدارة الخدمات والمشروعات التعاونية	• محدودية الأنشطة الخدمية التي تخدم احتياجات المزارع في إنتاج القطن وعدم قدرتها على المنافسة خاصة مشروعات الميكنة الزراعية والتسويق التعاوني والائتمان المتنوع الأغراض والإرشاد التعاوني مع التركيز على الأنشطة الاقتصادية سريعة الدخل والتي لا تخدم مباشرة زارع القطن. • إدارة المشروعات التعاونية لا تتمتع باستقلال ذاتي عن إدارة الجمعية مالكة المشروعات. • انعدام الاهتمام ببرامج التنمية المحلية بالشراكة مع الجمعيات المحلية الأخرى.	• دعم المشروعات والأنشطة الخدمية بهدف تحسين إنتاج القطن وحصاده وزيادة دخل المزارع عضو الجمعية وفي نفس الوقت المساهمة في القضاء على عمل الأطفال (الاتجار في مستلزمات الإنتاج تعاونيًا والتسويق التعاوني للقطن والميكنة الزراعية أثناء الزراعة والجي). • رفع قدرات التعاونيات في تخطيط وتحديد وإدارة المشروعات التعاونية. • دعم استقلالية المشروعات التعاونية عن إدارة الجمعية مالكة تلك المشروعات لتعمل ذاتيًا وتمكينها من تحسين أوضاع العاملين بالتعاونيات.
البنية التحتية للتعاونيات		• النقص الحاد في البنية التحتية للتعاونيات (المقرات والمخازن والتجهيزات الإدارية ووسائل النقل والاتصال ومحطات صيانة الآلات وإصلاحها) مما يؤثر في فعالية وكفاءة دور التعاونيات في خدمة أعضائها. • محدودية استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي.	• تحسين بنية العمل تدعم البنية التحتية للتعاونيات. • بناء القدرات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.
توفير العمالة الزراعية في سن العمل	التعاونيات غير نشطة في توفير العمالة الزراعية.	• غياب نشاط التعاونيات في توفير العمالة الزراعية في سن العمل.	• دعم قيام التعاونيات بتقديم خدمات توفير العمال الزراعيين البالغين في سن العمل. • توعية الأعضاء والمجتمع المحلي لمنع عمل الأطفال.
الإدارة المالية		• غياب التخطيط المالي وإعداد الموازنات. • غياب قياس معدلات الأداء لمتابعة تنفيذ الأنشطة طبقًا للمخطط.	• رفع مهارات الإدارة المالية وإعداد الموازنات ومتابعة الأداء.
الدعم الاجتماعي والصحي للأعضاء وقت الشدة		• غياب الدعم الاجتماعي والصحي للأعضاء.	• دعم ربط التعاونيات الزراعية والجمعيات بجمعيات تنمية المجتمع المحلي.



• التدريب على تحديد احتياجات الأعضاء من الخدمات داخل نطاق عمل التعاونيات.	• محدودية التركيز على تقديم أنشطة تدعم المزارع عضو الجمعية في مراحل إنتاج القطن وتجهيزه لتضخيم قيمة لصالح الاعضاء.	قدرات عالية لتوليد الدخل	الحيوية المالية Fin Viability
• تعزيز الروابط مع معهد بحوث القطن.	• غياب أخصائي الإرشاد الزراعي وعدم وجود إرشاد تعاوني.	يدعم معهد بحوث القطن وصول المعلومات الفنية للمزارع من خلال المدارس الحقلية.	إتاحة المعلومات الإرشادية الفنية الخاصة بإنتاج القطن
• تنشيط التسويق التعاوني. • تسهيل الزراعة التعاقدية من قبل البنين التعاوني.	• نقص التسويق التعاوني والزراعة التعاقدية.		إتاحة فرص تسويق
• الاعتماد علي المدير المحترف. • اختيار الجهاز الإداري المهني القادر على التكيف من خلال التحسين المستمر للممارسات الإدارية. • رفع مهارات الرصد وإدارة الجودة. • تنفيذ نظام رصد وتصحيح لمواجهة عمل الأطفال. • رفع مهارات دعم وتحفيز الأعضاء. • رفع مهارات تقييم الاحتياجات المجتمعية. • رفع قدرات المناصرة والتأييد لدى التعاونيات.	• ضعف القدرة على التكيف الإداري من خلال التحسن المستمر بتطبيق أفضل الممارسات من خلال الرصد والتقييم والإدارة التكيفية لتحسين جودة الأداء استنادًا إلى المساءلة عن التنفيذ. • غياب رصد عمل الأطفال أو تطبيق نظام تصحيحي. • غياب تحفيز أعضاء التعاونيات على التحسين المستمر استجابة لمتغيرات البنية الاقتصادية والاجتماعية. • غياب مهارات تحديد الاحتياجات. • محدودية مهارات المناصرة والتأييد لدى التعاونيات.		القدرة على التكيف من خلال الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ومنها عمل الأطفال



م. النتائج

تعتبر مشاركة البنيان التعاوني محدودة على امتداد سلسلة التوريد للقطن المصري، وبذلك لا تستفيد من الفوائد الاقتصادية المتاحة على امتداد تلك السلسلة نتيجة ضعف الخدمات التعاونية التي تضيف قيمة من شأنها زيادة دخل الأعضاء للأسباب التالية:

[٧١] ضعف قدرة البنيان التعاوني على التخفيف من الأثر السلبي للحيازاتمتناهية الصغر (المفتتة) ومنع عمل الأطفال في إنتاج وجني القطن.

- انخفاض رسوم العضوية السنوية التي تحددها جهات التشريع الحكومية مما يؤثر على قيمة رأس المال المتاح لتمويل الخدمات التعاونية للأعضاء. ومع انتشار المزارع المفتتة (متناهية الصغر) في الريف المصري، يفقد البنيان التعاوني موقفه التفاوضي عند شراء مستلزمات الإنتاج، ولا يمكنه التوسع في خدمات القيمة مضافة مثل تجهيز القطن وبيعه بهدف الحصول على أعلى سعر ممكن لعضو الجمعية التعاونية الزراعية.
- العضوية الإلزامية لأصحاب الحيازات الزراعية؛ مما يحول دون سعي المزارع/ عضو الجمعية للحصول على أفضل الخدمات التعاونية المتاحة للدعم، وبالتالي لا تقع التعاونيات تحت ضغط كبير يجعلها توسع من نطاق الخدمات التي تقدمها أو تحسن الخدمات القائمة أو حتى المنافسة والتوسع واكتساب حجم أكبر والتنوع في خدماتها وتخفيض تكلفة تلك الخدمات للمزارعين الأعضاء.
- ضعف الدور الاجتماعي للجمعيات التعاونية الزراعية داخل مجتمعاتها المحلية وعدم اهتمامها بالأنشطة التنموية داخل مجتمعاتها القروي لمحاربة الفقر الذي يؤدي مباشرة لعمل الأطفال. ضعف المساهمة في تنمية القرية أو محو الأمية للأعضاء حتى يتم تحقيق نتائج أفضل أو إعلام مجتمعاتها بأنشطتها.

[٧٢] ضعف القدرات التنظيمية داخل البنيان التعاوني:

- غياب مفهوم التعاون على مستوى القيادات التعاونية بمستوياتها وابتعاد التطبيق عن مبادئ التعاون الأصيلة التي تميز النشاط التعاوني عن أنشطة القطاع الحكومي أو العام أو الخاص، مثل:
 - العضوية الاختيارية المفتوحة.
 - ديمقراطية الإدارة.
 - الهدف المشترك للأعضاء.
 - الاستقلالية.
 - توزيع الفائض على أساس المعاملات.
 - الفائدة المحدودة على رأس المال.
 - التعاون بين التعاونيات محليًا وإقليميًا ودوليًا.
 - تنمية الأعضاء فنيًا وثقافيًا لتحقيق نتائج أفضل.
 - تنمية المجتمع المحلي.
 - التحسن المستمر لخدمات الأعضاء.
 - التحسن المستمر في الأداء لخدمة الأعضاء.
 - نشر المعلومات لإعلام المجتمع بأنشطة التعاونيات.
- ضعف الحوكمة وغياب الممارسات الديمقراطية مع ما يصاحب ذلك من افتقار أعضاء مجالس الإدارات إلى المهارات اللازمة لمناصبهم.
- ضعف القدرات الإدارية والفنية والافتقار إلى الإدارة المالية وتراجع النظام الإداري.
- ضعف التواصل بين الأعضاء على مستوى القاعدة والموظفين ومجالس الإدارات على جميع مستويات الهياكل التعاونية.
- ضعف التكامل الرأسي/ الأفقي المؤدي إلى انعدام التنسيق المصحوب بتدهور المقار الرئيسية وقدم المعدات المكتبية.
- ضعف المركز المالي لأغلبية التعاونيات، لاسيما على المستوى المحلي جراء انخفاض قيمة الاشتراكات، وضعف الخدمات المحققة للإيرادات وغياب مقدي الائتمان.
- غياب المرونة والكفاءة بسبب التدخل الحكومي في الإدارة واتخاذ القرارات.
- محدودية قيام الجمعيات التعاونية بتوفير مستلزمات الإنتاج لاعتمادها على المتوفر من خلال ما تتيحه وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، دون الاعتماد على تحديد احتياجات مزارعي القطن الأعضاء بالتعاونيات، ورغم الدعم الحكومي لمستلزمات الإنتاج يستكمل المزارع احتياجاته من القطاع الخاص المنافس.



- تقوم جمعيات الميكنة على بيع الآلات الزراعية بدلاً من تأجيرها للمزارع، ويعتمد تأجير الآلات على مساحة محددة من الأرض.
- لا يضمن البنيان التعاوني أفضل الأسعار للعضو منتج القطن بسبب عدم تقديم التعاونيات لخدمات القيمة المضافة ذات الإيرادات وهوامش الربح الأعلى للمزارعين والتعاونيات على حد سواء، مثل الاتجار في القطن لصالح الأعضاء أو التفاوض الفعال لصالح الأعضاء أو حتى الدخول في شراكات مع القطاع الخاص لتسويق القطن بأسعار مميزة؛ مما يلجأ معه المنتج العضو إلى بيع إنتاجه من القطن خارج منظومة السوق الرسمية.
- غياب دعم الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي للأعضاء من خلال خدمات مساعدة لصغار المزارعين لمحاربة الفقر أو صندوق الرعاية الصحية أو المعاشات أو حتى تأمين الكوارث، والتأمين شأنها إن وجدت أن تساهم في القضاء على عمل الأطفال.
- غياب الإرشاد الزراعي التعاوني رغم انحسار دور خدمات الإرشاد الزراعي الحكومي جراء عدم كفاية إعداد المرشدين أو نقص الموارد المتاحة.
- البنيان التعاوني بحاجة إلى فهم أفضل لاتجاهات سوق القطن واستغلالها على نحو أفضل اعتماداً على إدارة محترفة.



الجدول (٧): مشروعات الجمعيات التعاونية متعددة الأغراض الحالية في المحافظات المستهدفة

إجمالي التعاونيات الزراعية	إجمالي الاستثمارات	الإسكندرية		الفيوم		الشرقية		كفر الشيخ		البحيرة		أنواع المشروعات التعاونية
		عدد التعاونيات	تكلفة الاستثمار	عدد التعاونيات	تكلفة الاستثمار	عدد التعاونيات	تكلفة الاستثمار	عدد التعاونيات	تكلفة الاستثمار	عدد التعاونيات	تكلفة الاستثمار	
1	13210339	0	0	0	0	0	0	1	13210339	0	0	إمدادات المدخلات
	51300	0	0	0	0	0	0	1	51300	0	0	إنتاج الثقوي والتجارة
9	4089934	0	0	0	0	9	4089934	0	0	0	0	العلف
5	2000000	0	0	0	0	5	2000000	0	0	0	0	الصيدلية البيطرية
28	15007583	0	0	0	0	13	1817953	10	1817953	5	1649888	الميكنة الزراعية
44	34359156											
إجمالي المشروعات التعاونية الأخرى												
118	3005383	0	0	0	0	14	2317024	0	0	104	688359	مشروعات إنتاجية
3	96203	0	0	0	0	2	11968	0	0	1	84235	مخبز
31	8855964	0	0	0	0	4	9000	23	1009512	4	315450	مواد منزلية
1	50000	0	0	0	0	0	0	0	0	99	8855964	إسكان ومبان إدارية
1	50000	0	0	0	0	0	0	0	0	1	50000	ميكانيكا سيارات
3	119210	0	0	0	0	1	5000	2	114210	0	0	تجارة أنابيب الغاز
255	13541722											
إجمالي المشروعات التعاونية الأخرى												
598	47900878	0	0	0	0	48	20053668	37	16203314	214	11643896	الإجمالي

المصدر: مديرية الزراعة في محافظات الدراسة - الإدارة العامة للتعاون وإدارة الإحصاء (2020)



ن - التوصيات

مواجهة عمل الأطفال على امتداد سلسلة القيمة

١. تنمية وتعميق مبادئ التعاون وفهم دور التعاونيات:

- تنمية وتعميق الإيمان بمبادئ التعاون الأصيلة لاستعادة الولاء بين الأعضاء والتعاونيات من خلال نشر الوعي والثقافة التعاونية والممارسات العملية التي تستهدف تعميق واستعادة المفهوم الأصيل للتعاون ومبادئه التي تميز النشاط التعاوني عن أنشطة القطاع الحكومي أو العام أو الخاص، ويلزم ذلك إعادة صياغة التفكير التعاوني والوعي بمبادئ التعاون للقيادة التعاونية والأعضاء، والتي تشمل:

- اختيارية العضوية وبابها المفتوح.
- ديمقراطية الإدارة.
- توزيع الفائض على أساس المعاملات.
- الفائدة المحدودة على رأس المال.
- التعاون بين التعاونيات.
- تنمية الأعضاء مهنيًا وثقافيًا.
- تنمية المجتمع المحلي.

ويلزم ذلك خطة تدريبية وثقافية تستهدف إحياء الهوية التعاونية استنادًا على مبادئ التعاون التي تصوغ قواعد ومعايير العمل التعاوني ليصبح تركيز التعاونيات على مدى نجاحها في توفير الخدمات التعاونية التي يحتاجها أعضائها مباشرة بأفضل نوعية وأقل تكلفة؛ فالتعاونية تستهدف تحقيق أرباح لأعضائها مباشرة وليس لنفسها كمنظمة.

- تحسين دور التعاونيات في توعية القيادات التعاونية والجهاز الوظيفي وأعضاء التعاونيات وكذلك أجهزة الإشراف الحكومية بالمبادئ التعاونية لاستعادة هوية التعاونيات باستخدام مختلف أدوات بناء الوعي والتأييد، بما في ذلك الندوات التدريبية والتثقيفية والكتابات المنشورة والمواقع الإلكترونية والرسائل النصية.

- إعداد إرشادات وأدلة وإجراءات عمل واضحة هدفها تعميق دور البنيان التعاوني في مواجهة الأسباب الجذرية لعمل الأطفال من خلال إعلام المجتمع المحلي بأنشطة التعاونيات والتوعية للقضاء على عمل الأطفال في إنتاج القطن وجنيه.

٢. تعزيز قدرات الإدارة التعاونية وخدمات البنيان التعاوني:

- دعم التخطيط الاستراتيجي للتعاونيات مع إعطاء أولوية لتدعيم الجمعيات التعاونية المحلية التي تمثل أساس البنيان التعاوني، ويشمل ذلك تحسين مستوى الإدارة ورفع كفاءتها مع استكمال المقررات والتجهيزات الإدارية ووسائل الاتصال الحديثة وتدعيمها بالأجهزة الوظيفية المتخصصة، ويمكن أن يستهدف تطويرها أن تصبح نموذجًا للإدارة الكفؤ وأن تستخدم الوسائل والأساليب التعاونية في الإدارة وفي الخدمات المقدمة لأعضائها وأثناء أداء دورها في المجتمع المحلي مع توسيع مجالات خدماتها للمزارعين أعضاء الجمعية (وخاصة مشروعات الميكنة).
- ربط آليات التغيير المؤسسي للنهوض بالبنيان التعاوني بعجلة التنمية الزراعية من خلال التخطيط الاستراتيجي مع التركيز على التعلم والنمو المستمر استنادًا إلى الدروس المستفادة من نظام فعال للمتابعة والتقييم بما يمكن من كفاءة تحقيق التعاونيات لأهدافها.
- دعم إدخال التكنولوجيا والتقنيات الإلكترونية شاملة نظم الاستقبال والمعلومات الإدارية على مستوى الاتحاد والتعاون الزراعي والتعاونيات العامة والمركزية بما يرفع كفاءة الاستفادة من الموارد المتاحة وزيادة الإنتاج وخفض التكلفة.
- تقوية المراكز المالية للتعاونيات برفع نسبة الأسهم وتوسيع نطاق العضوية بحيث تشمل الحائزين وغير الحائزين.
- تحسين إدارة التعاونيات عن طريق استحداث أدلة إرشادات ودلائل عمل واضحة للإجراءات الإدارية لدعم النظم الإدارية التعاونية الشاملة للمعايير والقواعد واللوائح الداخلية لكل مستوى من مستويات البنيان التعاوني.
- تقديم المساعدة الفنية لدعم الشراكة بين مكونات البنيان التعاوني والقطاعين العام والخاص.
- وضع دراسات الجدوى اللازمة لتشغيل الآلات والمعدات الزراعية كمشروعات تعاونية خدمية ممولة ذاتيًا.



٣. مواجهة أسباب عمل الأطفال:

دعم دور البنية التعاوني للقيام بالأنشطة التنموية التي تتلاءم مع الطبيعة المؤسسية والوظيفية للتعاونيات وتستند على الفلسفة الأصيلة للتعاون؛ بما يمكن من القضاء على عمل الأطفال ويخفف الأعباء التنموية للحكومة من خلال:

- دعم الجمعيات التعاونية المحلية للمشاركة مع منظمات تنمية المجتمع المحلي وتنسيق العمل معها لتوعية وتنقيف الأعضاء والمجتمع المحلي لمواجهة عمل الأطفال في إنتاج القطن وجنيه.
- تقديم المعونة الفنية لتنمية دور التمويل الاجتماعي والابتكارات الاجتماعية من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص كبديل للتمويل التقليدي من المنح والاستفادة من الأموال الحكومية المحدودة من أجل تلبية احتياجات القضاء على عمل الأطفال على طول سلسلة توريد القطن وإدخال التعلم والاستراتيجيات الجديدة القابلة للتطبيق لحل المشكلات المرتبطة بها عن طريق إدخال أنشطة مالية ذات توجه اجتماعي لتعبئة مصادر متعددة لرأس المال مع إدارة الأموال بحيث تقدم منفعة اجتماعية وعائدًا اقتصاديًا للمستثمرين من القطاع الخاص ويشتمل ذلك على: الاستثمار ذو العائد الاجتماعي إضافة إلى العائد المالي؛ تمويل الخدمات الاجتماعية - استثمار الودائع في المؤسسات الاجتماعية التي توفر الخدمات المصرفية الخيرية مع التركيز بشكل خاص على احتياجات المؤسسات الخيرية؛ تقديم الخدمات والمشورة المصرفية للأفراد من دون الملاءة المالية ومنصات التمويل الجماعي لتمويل المشاريع الاجتماعية. وقد تشمل أمثلة ابتكارات التمويل الاجتماعي ما يلي: صندوق استثمار اجتماعي يعمل على تجميع رأس المال من المستثمرين لتقديم القروض، ورأس المال الاستثماري للتعاونيات ومنظمات التنمية المجتمعية والمؤسسات الاجتماعية والشركات ذات الأغراض الاجتماعية؛ شركة اجتماعية / شركة ذات غرض اجتماعي هي شركة هدفها توفير السلع والخدمات مع معالجة أجندة اجتماعية؛ الصندوق المجتمعي، لدعم تقديم حلول للمشاكل الاجتماعية وتنفيذ مشروعات خدمية للمجتمع المحلي. تشمل المجالات ذات الأولوية مثل توفير فرص العمل للكبار، ودعم المشاريع الصغيرة؛ تجمع شركاء المشاريع الاجتماعية لتقديم التمويل والخبرة للتبرع بالمال والوقت والمشورة لمساعدة الكيانات الريفية المستهدفة على تحقيق أهدافها مثل مساعدة التعاونيات على بناء القدرات ومساعدة منظمات المجتمع على النمو والعمل بفعالية لتنفيذ مشروعاتها الاجتماعية والعمل على مساعدة الأطفال والشباب والأسر وكذلك المؤسسات الاجتماعية المحلية؛ سيوفر صندوق الابتكار الاجتماعي هيكل شراكة بين القطاعين العام والخاص يتم انشاؤه من قبل السلطات الحكومية بتمويل ودعم من القطاع الخاص بحيث تقدم الحكومة منح غير قابلة للسداد ممولة بالكامل بأموال حكومية بهدف دعم تلك الابتكارات التي تلي احتياجات الفقراء مع أداة رأسمالية قابلة للسداد ممولة بشكل مشترك من أموال القطاع الخاص لتمويل توسيع نطاق الابتكارات الاجتماعية بحيث يتم تنفيذ مشروعات تنمية مجتمعية تضعها الحكومات في قائمة أولوياتها في موضوعات مثل عمل الأطفال، والتوظيف الريفي، وغيرها طبقاً للخطط الاجتماعية للحكومة، مع التعاقد على السداد مقابل الأداء وتحقيق الأهداف المجتمعية الذي تقوم به الجمعية التعاونية أو المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تحددها الحكومة
- دعم التكامل والتنسيق بين التعاونيات بمستوياتها المختلفة وبين المنظمات الأهلية للقيام بأدوار مشتركة ووظائف اجتماعية ترتقي بالمجتمع المحلي وتسد حاجات اجتماعية تقضي على الفقر وتحد من عمل الأطفال، ومنها جمعيات تنمية المجتمع المحلي وجمعيات الرعاية الاجتماعية والخدمات الثقافية والخيرية والأندية النسائية ومراكز الشباب والنقابات والاتحادات والروابط الأخرى، علاوة على الأحزاب السياسية والمجالس المحلية للقرى؛ بهدف الارتقاء المستمر بمستويات المعيشة لمختلف أفراد المجتمع المحلي من أعضاء التعاونيات وغيرهم من خلال التنمية الصحية والاجتماعية والقضاء على الفقر.
- دعم بناء شراكات وعلاقات قوية فعالة مع منظمات العمل الاجتماعي والتنموي داخل المجتمع المحلي والقروي بما يؤثر في فرص نجاحها الاقتصادي لصالح أعضائها وخدمة مجتمعها المحلي كمنظمة أعمال اقتصادية النشاط.
- وضع خطة عمل لبلورة الدور الاجتماعي للجمعيات التعاونية الزراعية بالشراكة مع منظمات وجمعيات تنمية المجتمع الأخرى تتناسب مع احتياجات المجتمع المحلي، وتتناسب مع الأغراض والأهداف الأساسية التي تسعى تلك الشراكة لتحقيقها داخل القرى والمجتمعات المحلية وذلك بموارد محلية شاملة، وتقاسم للعمل بما يعطي التعاونيات مسؤولية إنشاء وإدارة المشروعات التنموية الاقتصادية لمزارعي القطن على أن تتكامل معها مشروعات التنمية والرعاية الاجتماعية غير ذات العائد المالي التي يمكن أن تديرها جمعيات تنمية المجتمع المحلي، وأن يكون العمل القطاعي مع الشباب أو مع المرأة الريفية هو مسؤولية الأندية الريفية والنسائية في إطار تثقيفي توجيحي، على أن تتولى لجنة محلية تنشيطية القيام بالدور الرقابي والإشراف.
- دعم البنية التعاوني في وضع خطة عمل تبني على نهج أمثل للإعلام والتوعية والتعليم والتدريب التعاوني يعتمد على الفلسفة التعاونية الأصيلة، على أن تكون عملية التعبئة والتعلم والتدريب التعاوني موجهة إلى كل الأعضاء والقادة والجهاز الوظيفي في كل مستويات البنية التعاوني وكذلك أعضاء الهيئات والمنظمات ذات العلاقة بالقرى والمجتمعات المحلية والقادة المسؤولين في تنمية مشروعات التنمية المحلية التي تواجه الفقر وتزيد فرص العمل وتعمل على القضاء على عمل الأطفال.
- إعادة صياغة العلاقة مع الأجهزة الحكومية التنفيذية ذات الارتباط بالعمل التعاوني واستحداث تغيير هيكلي ووظيفي للواقع الحالي للتعاونيات من شأنه أن يحافظ على ميزة التعاونيات وحيويتها كمنظمات اقتصادية اجتماعية طوعية، وفي نفس الوقت يتم بناء علاقات صحية وإيجابية الفاعلية وتشاركية يفرضها الواجب الاجتماعي للتعاونيات بحيث يمكنها العمل بأسلوب تكافلي يعالج مشاكل الدخل والفقر، وإيجاد فرص العمل داخل المجتمع المحلي اعتماداً على ذاتها في التنمية والتطوير المؤسسي تحقيقاً لمصالح أعضائها في الأساس.



- دعم الشراكة بين القطاع الحكومي والتعاوني من خلال إشراك أكبر عدد ممكن من العاملين في الأجهزة الحكومية المعنية في برامج وأنشطة التعليم والتدريب والتثقيف التعاوني لتوفير قاعدة عريضة أكثر تثقيفًا وإدراكًا للفكر والمفاهيم والتطبيقات التعاونية داخل الجهاز الحكومي؛ مما يجعل القرار الحكومي أكثر استجابة لما فيه صالح التعاونيات وأعضائها.

٤. دعم العضوية:

- دعم تحرير قواعد العضوية للسماح للمزارعين بالانضمام للجمعيات محل اختيارهم والسعي للحصول على أفضل الخدمات المتاحة والسماح للتعاونيات بتوسيع نطاق خدماتها بأقل تكلفة، مع تشجيع المنافسة الصحية بين التعاونيات بغرض زيادة دخل المزارع عضو الجمعية وإيرادات الخدمات التعاونية المقدمة لصالح عضو الجمعية.
- دعم تحديد رسوم العضوية السنوية بواسطة التعاونيات وليس الجهاز الحكومي الإشرافي.

٥. دعم دور البنيان التعاوني لمواجهة المشاكل المرتبطة بانتشار المساحات الفرمية لاراضي الاعضاء ملاك المزارع الصغيره من خلال تنشيط الخدمات والمشروعات ذات القيمة المضافة من أجل توفير بذور القطن و تجهيز القطن وبيعه وتسويقه وتوزيعه:

- تمثل التعاونيات أعضاء هام من مزارعي القطن وينبغي أن تكون في موقف تفاوضي أفضل وتحصل على أسعار أعلى لصالح أعضائها، لذلك فهي بحاجة إلى:
 - توفير احتياجات الاعضاء من التقاوي ومستلزمات الانتاج الاخرى بالكميات المطلوبة في التوقيت المناسب
 - تحسين تخصص التعاونيات وتقديمها للخدمات، لا سيما وأن تعاونية منتجي القطن المتخصصة تدعم المزارعين الأعضاء في تجهيز القطن لأغراض الحصول على أسعار بيع أعلى عن طريق توفير المساعدة المالية والإدارية ودعم شراء القطن من المزارعين الأعضاء وإدارة مراكز تجميع القطن ومصانعها المعنية بتجهيز القطن.
 - دعم الهياكل التعاونية، خصوصًا التعاونية المتخصصة العامة لمنتجي القطن، لبيع القطن وتصديره من المزارعين الأعضاء، وتسويقه، ووضع العلامة التجارية عليه لتيسير عملية التوزيع.
- تقديم المعونة الفنية لدعم ونشر تمويل سلسلة التوريد على طول سلسلة القيمة للقطن المصري من خلال البنيان التعاوني وجمعيات رجال الأعمال والتجار والبنوك
 - تشجيع الابتكارات المالية التي تدعم تمويل سلسلة قيمة القطن مثل تطوير نماذج لتنشيط الأسواق (مثل الزراعة التعاقدية، ومشتريات الشركات الرائد، والسلاسل المتكاملة رأسياً، وشبكات المنتجين والمشتريين)، وتطوير تجاره القطن اعتماداً على أسعار عادله للمزارع الصغير لتسهيل التجارة وإدارة المخاطر وفرص استخدام الأدوات المالية الجديدة وكذلك تعزيز القدرة التنافسية لصناعة القطن من خلال البنيان التعاوني وجمعيات رجال الأعمال يقودها الأعضاء مع توفير الخبرات اللازمة لتقييم السوق واستراتيجيات تنميته والأدوات الترويجية والعلامات التجارية ودورة حياة المنتج وتمايز المنتجات القطنية
 - تعزيز وتقديم دعم بناء القدرات لكل من النظام المصرفي والتعاونيات واللاعبين الآخرين على طول سلسلة توريد القطن كطريقة لجمع رأس المال لصغار المنتجين وتعاونياتهم بالشركات التجارية مع جهات فاعلة أكبر بحيث يمكن للتعاونيات والمزارعين الأعضاء الحصول على التمويل أو تحسين رأس مالهم العامل من خلال الشراكة مع مشتري / موردي القطن، بدلاً من تشجيع المنافسة غير الصحية. على سبيل المثال، يحاول المشتري تقليدياً تأخير المدفوعات لأطول فترة ممكنة بينما يطلب البائع المدفوعات في أسرع وقت ممكن. يوفر تمويل سلسلة التوريد وضغطاً مريحاً للطرفين. يمكن أن يحسن الفعالية الشاملة لمن يقدمون التمويل الزراعي ويحتاجون إليه. يمكنها تحسين جودة وكفاءة تمويل سلسلة قيمة القطن من خلال تحديد احتياجات التمويل لتعزيز السلسلة؛ تصميم المنتجات المالية لتناسب احتياجات المشاركين في السلسلة؛ تخفيض تكاليف المعاملات المالية من خلال سداد الخصم المباشر وتقديم الخدمات المالية؛ استخدام روابط سلسلة القيمة ومعرفة السلسلة للتخفيف من مخاطر السلسلة وشركائها. مع تحديث الزراعة والأعمال التجارية الزراعية مع زيادة التكامل والعلاقات المترابطة، تصبح الفرصة والحاجة إلى تمويل سلسلة القيمة أكثر أهمية
 - إدخال شراكة مبتكرة بين منتجي القطن وتعاونياتهم ومجالس القطن في المحافظات المستهدفة وتطوير الفرص لتطوير نموذج ائتماني مختلط يعتمد على البنوك المحلية. وهذا يتطلب دراسة لرسم خريطة لسلسلة قيمة القطن في منطقة الدراسة، وحساب الفرص المتاحة للبنوك للتمويل الزراعي في سلسلة قيمة القطن، ومعرفة قيود البنوك، واقتراح الحلول الممكنة للتغلب على هذه القيود.
 - دعم الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي في وضع إستراتيجية لتقديم الخدمات المساعدة لجميع المزارعين بالإضافة إلى مكافحة الفقر فيما بين المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والقضاء على عمل الأطفال، فضلاً عن تقديم التمويل متناهي الصغر، وتأمين الكوارث، وتوفير صندوق الرعاية الصحية، وصندوق المعاشات. ويحتل الاتحاد مركزاً جيداً خاصة في التواصل مع جميع المزارعين بالتساوي فيما بينهم مع الإدارة المركزية للأموال المطلوبة لتحقيق العدالة، ومن شأن ذلك أن يتطلب إنشاء صناديق خاصة وقد يمثل توجيه تمويلاتها من جانب الأعضاء أو غيرها من المصادر، تحدياً يقتضي تغييرات في التشريعات الحالية.
 - دعم الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي لإنشاء صندوق لتأمين المخاطر لموازنة الأسعار حسب مساهمات الأعضاء.
 - تحسين الشراكات التعاونية بين القطاعين العام والخاص.



٦. الإرشاد الزراعي التعاوني:

- تعزيز إنشاء خدمات الإرشاد الزراعي التعاوني الذي يعمل على تنسيق نفس الخدمات من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والتعاون مع معهد بحوث القطن وغيره من المؤسسات البحثية والجامعات ذات الصلة.
- دعم إنشاء الإرشاد الزراعي التعاوني لتقديم المشورة الفنية لمزارعي القطن وإصدار النشرات الورقية ووسائل الاتصال الاجتماعي.
- دعم الإقراض التعاوني من خلال آلية الصندوق الدوار الممول ذاتيًا على أن يتبع الجمعية المركزية وتشارك فيه مختلف تعاونيات محافظة لتمويل المشروعات الخدمية للتعاونيات لصالح أعضائها (دراسة الجدوى).
- دعم التنسيق والتكامل بين وحدات البنيان التعاوني.

٧. دعم دور معهد بحوث القطن في التنسيق والدعم الفني والإرشادي:

- تتطلب أصناف التقاوي التي يستحدثها معهد بحوث القطن دعمًا مستمرًا من خدمات الإرشاد الزراعي مع جودة فعالة في خدمات المساعدات الفنية التي يقدمها المعهد لتوفير المعلومات ورسائل الإرشاد الزراعي الصحيحة للمزارعين. ويتطلب ذلك دعم إنشاء مركز إرشادي بمعهد بحوث القطن يستهدف دعم التعاونيات الزراعية و التدريب والاستشارات وتجهيزه بالمعينات التدريبية والخطط العملية لمساعدة الجمعيات المركزية مع إعداد منهج تدريبي متكامل على أساس علمي وفقا للاحتياجات التدريبية لكل مجموعة مستهدفة بغية بناء قدراتها من خلال مجموعة من البرامج المتكاملة التي تشمل الدورات التدريبية والندوات والزيارات والرحلات الخارجية، بحيث تشمل المجموعات المستهدفة أعضاء الجمعية العمومية، وأعضاء مجلس الإدارة ومديري التعاونيات والجهاز الإداري (الكتبة وأمناء المخازن والسائقون والفنيون الميكانيكيون) علاوة على مفتشي التعاون وغيرهم.
- دعم معهد بحوث القطن لوضع برامج تدريبية لبناء قدرات موظفي الحكومة المعنيين بالإرشاد الزراعي في الريف لتقديم خدمات إرشاد فعالة مرتبطة بالقطن، ونقل المعرفة الفنية الجديدة والمعلومات المحدثة لتيسير تعلم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وتجربة التكنولوجيا الجديدة، والتغلب على المشاكل مثل عمل الأطفال، والحد من الفقر، وتسويق القطن؛ مع ضمان تدريب المزارعين وتعزيز عملية الابتكار بالمعهد وبناء الروابط بين المزارعين والأطراف الأخرى على امتداد سلسلة توريد القطن لدعم الموقف التفاوضي للمزارعين فضلاً عن جمعياتهم التعاونية. هذا وقد تتضمن وسائل بناء القدرات ورش العمل، والمؤتمرات، والرحلات الدراسية، والتدريب العملي، والحقول الإرشادية، والزيارات المتبادلة، والمدارس للمزارعين، والتوجيه والإرشاد باستخدام الأدوات المختلفة مثل نشر المعلومات، والتدريب، والتيسير والتوجيه، والتشبيك والإفادة المرتدة لتعزيز التعلم من الخبرة.
- دعم إنشاء مركز الإعلام والنشر التعاوني لرسائل الإرشاد الزراعي الخاصة بالقطن والثقافة التعاونية والمتخصصة ورقياً وإلكترونياً.
- دعم إدخال الميكنة الزراعية المتطورة في العمليات الزراعية وجني القطن من أجل خفض تكلفة إنتاج القطن والتغلب على مشكلة العمالة ومنع عمل الأطفال.
- الدعم الفني لتحديث الخطة الاستراتيجية لمعهد بحوث القطن وتنفيذها، ويجب أن تتضمن أنشطة عملية تستهدف النهوض بمحصول القطن على امتداد سلسلة توريد القطن الحالية من عمل الأطفال.
- دعم الهياكل التعاونية في بناء شركات مع المعهد وغيره من المؤسسات البحثية التي تدعم التقدم التكنولوجي كوسيلة للحد من اللجوء لعمل الأطفال في زراعة القطن وحصاده.
- دعم معهد بحوث القطن لتحسين إنتاج القطن وجنيه من خلال ميكنة إعداد الأرض لزراعة القطن والقيام بالعمليات الزراعية وميكنة أعمال جنيه بما يساهم في القضاء على عمل الأطفال وتعزيز تدابير أفضل للسلامة والصحة المهنية. ويتضمن ذلك تكنولوجيا تجهيز واعداد البذور لتلائم عمليات الزراعة الآلية مع تطوير محالج تقاوي الاساس تكنولوجيا بنظام التغذية الآلية بدلاً من التغذية اليدوية

٨. دعم الجمعية النوعية المتخصصة لمنتجي القطن:

- تقديم المعونة الفنية لدعم التسويق التعاوني للقطن لتقوم الجمعية النوعية لمنتجي القطن بدور متطور كلاعب رئيسي في سوق تجارة وتصدير القطن وتحسين دورها في وضع إستراتيجيات الإنتاج وممارسات ما بعد الحصاد.
- دعم قيام الجمعية النوعية لمنتجي القطن بدور التنسيق بين أطراف البنيان التعاوني وبناء شركات بينها وبين القطاع الخاص على امتداد سلسلة توريد القطن.
- إنشاء شركة للاتجار في مستلزمات الإنتاج مع دمج المنتج والمبيعات مع خدمات الإرشاد اللازمة لمزارعي القطن لتحفيز الممارسات المحسنة أثناء زراعة القطن وما بعد الجني بما يوفر التكاليف ويضمن جودة القطن المنتج ويزيد إيرادات المزارع.



- دعم تصميم نظام رصد أسواق القطن وتحليلها محليًا ودوليًا لدعم قرارات مجلس إدارة الجمعية النوعية لمنتجات القطن كلاعب أساسي في تحسين تنافسية مصر في أسواق القطن محليًا ودوليًا.
- وضع منظومة معلومات (رصد وتقييم) على مستوى قطاع القطن بأكمله لتقييم فعالية القطاع باستخدام مؤشرات استدامة مزارع القطن وتنافسية المنتجين وقياس الإنتاجية.
- تحسين قدرات البنيان التعاوني في تخطيط الأعمال التجارية والتشبيك مع أصحاب المصلحة والتفاوض مع أطراف سوق القطن وضبط الجودة وخدمات ما بعد الجني والمعلومات السوقية.

٩. دعم نماذج عمل جيدة:

- دعم النموذج التعاوني لجمعية تعاونية واحدة في كل محافظة عن طريق تحسين قدراتها لتوفير خدمات المشروعات التعاونية لغيرها من الجمعيات وأعضائها، وضمان تضمين المهارات وفرص التعلم التالية:

- التخطيط الإستراتيجي.
- تخطيط المشروعات.
- مهارات الأعمال التجارية.
- التشبيك مع أصحاب المصلحة في مجال القطن.
- التفاوض مع أطراف السوق.
- ضبط الجودة.
- خدمات ما بعد الحصاد.
- معلومات السوق.
- الوصول إلى الأسواق.
- الشفافية.
- الممارسات الزراعية الجيدة.
- الشراكة مع القطاع الخاص.
- الشراكة مع جمعيات تنمية القرية.

- تقديم خدمات تنمية الأعمال التجارية مع التركيز على تشجيع المشروعات التي تزيد من فرص العمل في الريف وترفع من الدخل المرتبطة بقطاع القطن، ويستدعي هذا تنمية القوى العاملة على امتداد سلسلة توريد القطن لزيادة الإنتاج والقيمة المضافة ويستلزم ذلك، تدريب رواد الأعمال في الريف تدريبًا ملائمًا وتجهيزهم لتقديم الخدمات لمشروعات توفير مستلزمات الإنتاج والنقل والميكنة وغيرها من مجالات المشروعات مع الربط بابتكارات سبل العيش والتمويل الاجتماعي.